



في يوم العشر من شهر ربيع الأول
عشر



قوله والتلازم الى قوله عند تحقق اللازم هذا التعريف ليس بمتعدي لان هذا التعريف تعريف بما هو اخص في الوجود
 ان يقال هو امتناع شيء الا عند تحقق شيء آخر ويسمى الاول ملزوما والثاني لازما قوله ذلك طريق الحكم
 فخصا بطريق المنع اما اذا استفسر بحريز البحث الى قوله وتقريره لا في الفجوة الدخول الطريق
 قوله ثم لللازم قد يكون عاما بالنسبة الى الملزوم الى قوله وقد يكون خاصا فيقتضي ان يكون التقسيم على اقسام
 في الفسمة العقلية لان اللازم يقتضي ان يكون عاما او خاصا او مساويا بالنسبة الى الملزوم فلا يمتنع
 فبقى على قسمين

1
 ما سادى القدر الى ملك الصغير
 عبد الرحيم لمحمد بن عبد الملك القدير

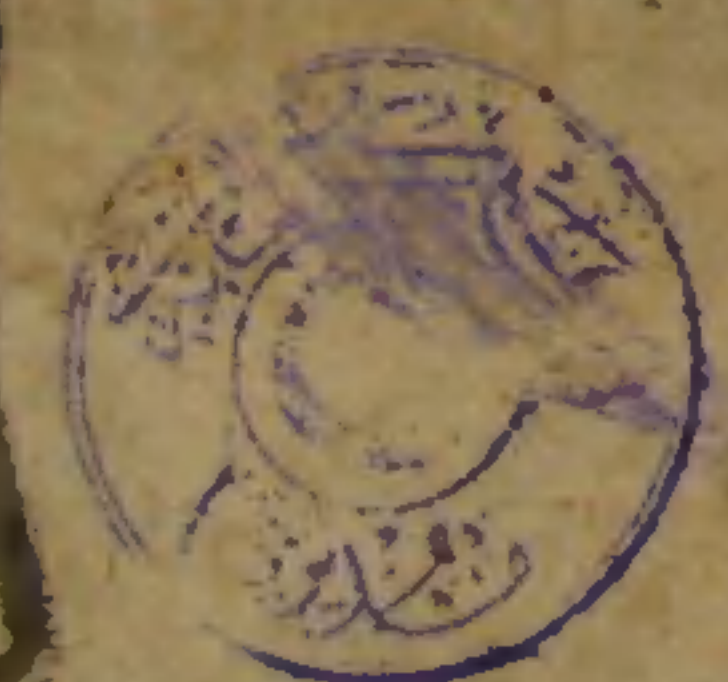
صورة المنع المجرد
 مثلا ان يقول لا نسلم ان يكون
 وصورة المنع مع السند
 مثلا ان يقول لا نسلم ويقول
 لا يكون ان يكون
 وبصورة الغضب ان يكون
 باثبات الحكم المقتضى ان منعه
 السلب مثلا لا تحت الارادة كما اذ
 الحكم المتعارفين ولا يتحقق بالدلائل
 الدلائل عليه فائدة



404

ابن عوفى في المنطق
 سائر على طريق الخلاف

ATICA ZADE
 HUSEIN PASA
 403



الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام
 على رسول محمد وآله اجمعين وبعد فاللازم على المناظر
 تحريز المباحث والمناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 وانها من النظر بان صار له نظيرا في الكلام او من النظر
 كما يقال نظرفيه اذا كان بالبيصيرة اذا المناظر في العلوم
 هي منها وفي اصطلاح اهل التحقيق العلم انما هو النظر
 من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهارا للصلوات
 لا يسترابط في لز العلم بتلك النسبة يتوقف على العلم
 بالطرفين نحو العالم في قولنا العالم حادث وهو المحكوم
 عليه والحادث وهو المحكوم به فقولنا العالم حادث
 لا يتناقض قولنا العالم ليس لحادث الا وان تعتبر فيه
 ما فيه من الشرايط فان التناقض بين القضيتين هو
 المنافات الذاتية وجودا وعدمها مع انه لا يمكن الاجتماع

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

بينهما البتة ولا الارتفاع كذلك وذلك لا يتحقق الا بانها
 في المحكوم عليه فان الحكم عا غيرا يتعين في الاول لا يتناقض الحكم
 عليه وان كان متخذا في اللفظ مختلفا في السلب واليجاب حتى يكونان متخدين
 في المعنى ايضا
 وكذلك في المحكوم به فان الحكم يتغير بحسب مقتضى
 ما يتعين في الاول لا يتناقض الحكم بذلك وكذلك في الشرط
 اذ الحكم عا هذا المعين مطلقا لا يتناقض الحكم عليه مفيدا او كذلك
 في الجزاء والكثرة والمكان والزمان والاضافة والقوة والفعل
 فان الحكم عا هذا المعين يكون صالحا لذلك لا يتناقض الحكم عليه
 بان لا يكون حاصله ذلك وكذلك باختلافهما في الكيفية
 كالايجاب والسلب لعدم التناقض بين الموجبتين بواسطة
 السلب وبين السالبتين بواسطة الايجاب وكذلك في الحقيقة
 وهي اللفظ الدالة على كيفية النسبة بين المحكوم عليه وبين كقولنا
 هو بالضرورة او لا بالضرورة او دايما او لا دايما او باطلا
 العام او بالا مكان العام او بالا مكان الخاص فنقيض
 بالضرورة او لا بالضرورة او دايما او لا دايما او باطلا

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

في المناظر
 المناظر هو الذي يناظر غيره من المناظر
 المناظر في العلوم
 العلم انما هو النظر
 العلم بتلك النسبة
 يتوقف على العلم
 بالطرفين

الممكنة العامة المخالفة كحما وكيفا والدايمية المطلقة العامة
كذلك والوجودية اللا ضرورية الدائمة او الضرورية الوجودية
اللا دائمة احدى الدائمتين والممكنة الخاصة احدى
على ما عرفت قضيتها في الاعانة وكذلك في الكمية فان الكليتين
قد تكذب بان كقولنا بعض الموجود يمكن بعض الموجود
ليس يمكن والمختلفتين في الكمية كما في الجزئية والكلية
لا تصدقان البتة ولا تكذب بان كذلك كما يقل كل موجود
يمكن بعض الموجود ليس يمكن فالمستاقضان هما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان قطعاً بخلاف الضدين
فانها لا يجتمعان ولكن يرتفعان في مادة الامكان كالسواد
مع البياض مثلاً فالخاص ان المناظر قد تكون على الوجه
العقلية فيكون الاطلاع عليها واللوازم على ما عرفت ان من
اللوازم على المناظر تحريم المباحث وتقديم الاشارة اليها وذلك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing signs of wear and damage.

لان الكلام من الجانبين يتوجه الى ما يبحث فيه الذاتية هو النافاة
 فلا ولم يكن ذلك مقتضى ولا مضافا اليه اشارة عقلية
 كان الاشتغال بالبحث فيه اشتغالا بالاعينيه
 وفيه من الفساد ما فيه غم التخيير في الكلام هو افراد
 يقال حرفة لا مركذا اي افردة له والافراد على الحقيقة
 لا تتحقق الا بما ذكرنا من الشروط فاعتبرنا عرفت
 واعلم بان تحرير البحث عما سبيل الحكاية والحكاية
 مما لا دخل عليها كما اذا قال المعلق اول النية ليست
 بشرط في الوضوء عند ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله
 شرط عند الشافعي رحم الله فلا يقال عليه لم قلتم بانها
 ليست بشرط اوله فسلم بانها شرط او هي شرط من
 جهة كذا او ليست بشرط من جهة كذا فانه ما اخبر
 عن كونها شرطا او ليست بشرط بل حكى عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه

كوم عليه الآلفه

بأنه قال كذا ^{أي بأن أبا حنيفة} وعن الشافعي رضي الله عنه بأنه قال كذا
 فلم يوجد منه إلا النقل المجرد فاذا ن لا يلزم عليه إلا
 تحريم ما نقل وتقريره لتحقيق النية ^{بأنها ما هي} والشرطية
 في الوضوء كذلك ولا حاجة إلى هذا القدر أيضا إذا
 كان المحكوم عليه ^{بأن الشرطية ما هي} وفيه في المسئلة ^{المحكوم به} من الأمور المشهورة
 التي لا مناقشة فيها غير أنه إذا انتقض باقامة الدليل
 على أنها ليست بشرط مثلا وتعرض بالدلائل على ما ادعاه
 نصا كان قياسا أو تلامذا فالجزم أن يساعده في اقامة
 ذكر الدليل أو لم يساعده أصلا فإن ساعده فيها فظاهر
 وإن لم يساعده أصلا بل يلزم المنع في كل مقدمة من
 مقدمات ذكر الدليل أو بعضها كما إذا قل في النص ^{لأنه يقال أي دليل أقوى من ساعده}
 لم قلت بأن اللفظ يتناولها ولين تناوله ولكن لم قلت
 بأنه مراد أو داخلة في الإرادة وكيف هو المانع متحقق
 عنهما في هذه الصورة فإنه بطريق المناقضة إذا المناقضة

الدالة
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩

فألا ولي أن موافاة مناقضة
 في عبادته مشاهير فالد

فما نحن فيه هي إبطال أحد القولين بالآخر وكلام الخصم
 عند المنع مما يحقق ذلك وكذلك في التلازم إذا تمسك المعلق
 بالنص والخصم ينعه ولا يخفى حقيقة في القياس متى قال
 لا يضاف بدليل التخلف في تلك الصورة تعرف من بعد
 على الحقيقة أن شاء الله تعالى **واعلم** بأن منع المقدمة
 بآثار الحكم المتنازع فيه يسمى غصبا كما إذا قال السائل مثلا
 لو تحققت الإرادة لتحقق الحكم المتنازع فيه ولا يتحقق
 بالدلائل الدالة عليه ويقال في إطلاق لفظ الغصب عليه
 أن السائل في منع المقدمة لا يكون معارضا فكون المعارضة
 منصب الغير وقد غصب ذلك المنصب فهذا ما لا يلتفت إليه
 في اصطلاح أهل النظر والفقهاء من العلماء الماضين من أئمة الدين
 رضي الله عنهم فإن فيه انتقالا من الكلام إلى الكلام قبل الإتمام
 وقد يكون ممنوعا عند البعض من الجدليين المتأخرين
 على اعتبار أن المنع لا يجد فيه نفعاً وهو مدفوع بالعناية

أي لا ينفذ
 أي لا يمنع العبد
 لا ينفذ

وهو الشيخ ركن
 الدين رحم الله
 القميلي

في ان اللزوم ان يكون من جانب واحد كما اذا كان اللزوم
 عاما واما ان يكون من جانبين كما اذا كان اللزوم مساويا
 ثم اللزوم مع الملزوم فيها اما ان يكونا وجوديين او عديميين
 او كان الملزوم وجوديا واللزوم عديميا او على العكس
 والحكم قطعي في الصور الاربع منها اذا كان اللزوم مساويا
 للملزوم فانه يلزم من وجود الملزوم وهو الانسان وجود
 اللزوم وهو الناطق ومن وجود الناطق وجود الانسان
 وكذلك من عدم اللزوم وهو الناطق عدم الانسان ومن
 عدم الانسان عدم الناطق بخلاف ما اذا كان اللزوم
 عاما فانه يلزم من وجود الملزوم وهو الانسان وجود
 اللزوم وهو الحيوان ومن عدم الحيوان عدم الانسان
 ولكن لا يلزم من وجود اللزوم وهو الحيوان وجود
 الانسان ولا عدمه الا على سبيل التخال ولا من عدم
 الملزوم وهو الانسان عدم اللزوم وهو الحيوان ولا وجوده

الأعلى سبيل الاحتمال فاعتبر ما عرفت في المناظر

متى قلت لو كان كذا كان كذا واعلم بأنه هو الدعوى

في نفس الامر غير ان التلازم قد يكون ضروريا على ما عرف

في العقلية ^{أي الدليل العقلي} والدلائل وذلك لازم التحقيق في نفس الأمر

بالضرورة وقد يكون استدلالنا كقولنا لو وجبت

الزكاة على المدين لو جبت على الفقير ^{في} لا يظهر

تحقيقه في نفس الامور وان يتحقق الوجوب على الفقيه

عند الحق الوجوب على المدينين وذكر بالدلالة

عليه كالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذوا زكوة اموالكم

اولئذ ينزع التناول فنقول نغني بالفقير من لا وجوب

عليه ولي من السموات ماله في الآفاق والديار الديار

عَمَّا ارَادَ يَعْرِفُ مِنْ بَعْدِ لَنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَامَّا فَخَذَ

القياس فلا يلتفت اليه الا في موضع لا نص فيه وجو

فَقُلْنَا يَا ابْنِ آدَمُ خُذْ زِينَتَكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ

المليح المذموم

فلا يقال بالنص او بالقياس غير لزم المسطوح في المقدمة
ما هو المتعارف عند الجدل بين المتأخرين الذين كانوا
غالا عتسافا واعتقاد انهم في طريق الانصاف فيقولون
بالنص او بالقياس وانه بالطريق الاولى فيما نحن فيه
اذ المعنى من المدين من لا مال له الا وان يكون مستغنيا
بالدين مشغولا به والدين يقدر على انتزاعه من يد
الفقير المذكور ليس كذلك وطريق القياس يبين يعرف
في موضعهم ان شاء الله تعالى والا فلي ان يقال يجب
الترك بالنصوص المعهولة في احدي الصورتين منها
والا فليست المخصوصة منهما واما الغرض الدال على ذلك
متعدد كما يقال مثلا لو لم يجب الزكاة على الفقير عما ذكر
التقدير فلا يخلو من ان يكون العدم لازما للوجوب
في الجملة ولا يمكن ان يكون كذلك اذ العدم على المدين
لا يكون

من لوازم الوجوب على الفقير البتة لا امتناع الا جتماع
بينهما اولا لا يكون لازما ولا يمكن ان يكون كذلك العدم على
الفقير من لوازم الوجوب على المدين في الجملة اذ الكلام
فيه وبين قال العدم على المدين من لوازم الوجوب
على الفقير اذ الوجوب عليه لا يكون من لوازم ذلك
الوجوب فنقول يمكن ان لا يكون الوجوب على التبعين
لا زما ولا العدم كذلك وهذا ظاهر او يقال الوجوب
على الفقير من لوازم لزوم ما يكون مستلزما له عما ذكر الفقير
فيكون لازما اذ المستلزم لا يفارق الشرط في اللزوم
وهو محمول الوجوب وهو ما ذكر لان عدم اللزوم
لا يخلو اما ان يكون شاملا لهما اولا لا يكون فان كان شاملا
فلا يخلو وان لم يكن فذلك فان من اللوازم ما يكون
على تقدير عدم الشمول لانه لو لم يكن المستلزم من لوازم
عدم شمول العدم لكان شمول العدم من لوازم المستلزم

فلا يقال بالنص او بالقياس غير لزم المسطوح في المقدمة
ما هو المتعارف عند الجدل بين المتأخرين الذين كانوا
غالا عتسافا واعتقاد انهم في طريق الانصاف فيقولون
بالنص او بالقياس وانه بالطريق الاولى فيما نحن فيه
اذ المعنى من المدين من لا مال له الا وان يكون مستغنيا
بالدين مشغولا به والدين يقدر على انتزاعه من يد
الفقير المذكور ليس كذلك وطريق القياس يبين يعرف
في موضعهم ان شاء الله تعالى والا فلي ان يقال يجب
الترك بالنصوص المعهولة في احدي الصورتين منها
والا فليست المخصوصة منهما واما الغرض الدال على ذلك
متعدد كما يقال مثلا لو لم يجب الزكاة على الفقير عما ذكر
التقدير فلا يخلو من ان يكون العدم لازما للوجوب
في الجملة ولا يمكن ان يكون كذلك اذ العدم على المدين
لا يكون

والله كان شمول العدم من لوازم اللزوم
 في الجملة وانه محال او يقال الوجوب على الفقير عما ذكر التقدير
 من لوازم الاستواء بينهما في اللزوم وانه خاضع بالنسبة
 الى الوجوب عليه فلا يكون مدارا له وجودا او عدما
 وحينئذ يلزم الوجوب عليه اذ الوجوب لازم على تقدير تحققه
 تحقق الاستواء بالضرورة فلو لم يكن لازما على تقدير تحققه
 العدم في الجملة كان الاستواء مدارا لوجود او عدما
 والتقدير بخلافه ثم التلازم لا يكون متحققا الا
 وان يتحقق اللازم عند تحقق الملزوم والذي يتحقق
 عند عدم تحقق اللازم فيكون عدم الملزوم من لوازم
 عدم اللازم كان ان عدم الانسان من لوازم عدم الجبوت
 وكذا عدم الفرس والاشيد وغيرها من الحيوانات
 ولين قال لا يجب الزكاة على الفقير بالمانع عما ذكر
 المقدير فمقول لا نسلم بان المانع متحقق عما ذكر التقدير
 ولين قال المانع اذ كان من النصوص فلا يمكن منعه
 على ذلك التقدير

والمقدير في ذاته فمقول هذا مسلم ولكن قلتم ان
 بان المانع من النصوص ولين سلطنا بان من النصوص
 ولكن لا يرد المنع عليه بل عا لا رادة او عا ما هو من
 لوازم الارادة والافادة وشرائطها ولين قال
 المانع متحقق عما ذكر التقدير فان المانع المستمر
 واقع في الواقع والالوجيت الزكاة عا الفقير في الواقع
 بالمقتضى للوجوب لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة
 اموالكم وغيره من النصوص السالمة عن المعارض
 وهو المانع المستمر فان المانع المستمر يمنع الوجوب
 والنصوص بما يقتضيه فيكون عارضا لها ولا يجب
 الزكاة عا الفقير في الواقع فتوجد المانع المستمر في
 الواقع والمستمر هو الذي يقتضي على التقدير في وجود
 المانع عا التقدير ولا يمكن للمجلد ان يمنع الوجوب
 بالمانع ويقول كما قال السائل عليه فانه يمكن ان يكون
 انتفاء المانع المستمر مع

قوله والافادة اما
 بالعبارة او بالاشارة
 او بالادلة او بالاشارة
 فائدة
 قوله والافادة اما
 بالعبارة او بالاشارة
 او بالادلة او بالاشارة
 فائدة
 قوله والافادة اما
 بالعبارة او بالاشارة
 او بالادلة او بالاشارة
 فائدة

المانع المستمر بانتفاء نفس المانع في الواقع ولين
 قال كيف يمكن هذا ونفس المانع واقع في الواقع فيقول
 يمكن ان يكون انتفاء المانع المستمر منافيا له في الواقع
 ورافعا اياه كذا كذا ثم المعلق يقول ما ذكرتم وان دأبنا
 وجود المانع عما ذكرنا من التقدير ولكن عندنا ما ينبغي
 فان المانع اذا كان متحققا عما ذكر التقدير والمقتضى
 متحقق يعني حال كون المقتضى متحققا وهو النص
 والقياس كما مر ذكرها فيقع التعارض بينهما على
 ذكر التقدير فان المقتضى مما يقتضي الوجوب على
 ذكر التقدير والمانع منعه كذا كذا ولا يمكن العلم بها
 البتة والتعارض عما خلاف الاصل لا مستلزما للترك
 باحد الدليلين وذلك لان الوجوب على الفقيه عما ذكر
 التقدير لا يخلو من ان يكون ثابتا او لا يكون فان كان
 ثابتا يلزم الترك بالمانع وان لم يكن الترك بالمقتضى يلزم
 والترك بالدليل عما خلاف الاصل اذا اصرح الدليل

اعلم لا اهلالة او نقول التعارض بين الدليلين ما يؤهم
 التناقض في كلام الشارع وفيه من الفساد ما فيه او نقول
 وما نترك على ذلك التقدير في ذلك غير متروك في نفس الامر
 لان احدهما من لازم وهو اما عدم ذلك الدليل او
 وجود مدلوله لقيام الدليل على احدهما اعني الضرورة
 او الدليل الذي نترك على التقدير وذلك لان الذي نترك
 على التقدير لا يخلو اما ان يكون موجودا في نفس الامر او لا
 فان لم يكن موجودا فظاهر ان الضرورة تدل على احدهما
 وان كان فكذا ذلك فان ذلك الدليل يدل على احدهما وهو
 وجود المدلول بالضرورة فيكون الدليل دالا على
 احدهما فيتحقق احدهما عملا بالدليل واما ما كان
 لا يتحقق الترك بالدليل والترك بالدليل وجوده بدون
 المدلول ومن اللوازم ان نقول في مثل هذا الموضع الدليل

وهو انتفاء الخصال او هو عدم الدليل يلزم
 فيكون الثاني هو عدم الخصال او هو عدم الدليل
 فيكون الثالث هو عدم الخصال او هو عدم الدليل

وجه ما ذكره
 الوجه الثاني
 الوجه الثالث
 الوجه الرابع
 الوجه الخامس
 الوجه السادس
 الوجه السابع
 الوجه الثامن
 الوجه التاسع
 الوجه العاشر

بذلك التقدير كما الثاني لزيادة التبرك بالمانع مثلا فلا
يتحقق فنقول هذا المنع لا يضرنا وذلك لان المدعي
ملزم بمية نقيض المذ على انه وهو الوجوب على المدعى
لما هو غير الواقع في الواقع والمدعى متحقق سواء تحقق

التقدير لا مخلوفاً ان يكون واقعاً في الواقع اولا لم يكن فان
كان واقعاً يتم ما ذكرنا ويلزم عن ذلك ملزومية التقدير
لما هو غير الواقع في الواقع وان لم يكن واقعاً فليكن كذلك فان
ذلك المانع من لوازم ذلك التقدير وانما غير واقع في الواقع

واقعه فی الواقع ثابت
قولہ من ذکر ای محقق المانع السمر

عليه السلام

ولہ

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

三

۱۱
ع
۱۱

4
2
1

ف

لأن اجل الأمن لازم وهو اما وقوع ما هو الواقع على

من الحكم في فصل الفقير او عدم الحكم فيه لقيام الدليل على كل واحد

الواقع على المقديرة الواقع من الاحكام وجودية كانت

عما التقدير من الأحكام الثابتة في فصل الفقير وإيأما كاللح

ما هو الواقع على التفتت بر في الواقع فظاهر فانه اذا الحق

لنوم الثاني وهو نوع ما هو الواقع في الواقع على التقدير

ای احد الامرین
احد

100

من المانع لا يخلو من ثم يكتفى
واقع في الواقع اوله يكون

المقدّم أيضا فانه
طل

و

مفتی تدریسی وقوع
امریت و احوال

ما هو الواقع
على المصدر في
الواقع أو تدور
على وقوع ما هو

على المعدر فانه
ابن طاهر

من قاتله

عندنا وعلى هذا الزم الثاني من الامرين المذكورين
فانه يتعدى عليه ان يتعرض بالاجماع على الوجوب
على الفقير والمعتل منع عدم الملازمة على اعتقاده
والثاني ان يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي احد الامرين وهو اما عليه المشترك بين
الوجوبين للوجوب ثم على ذلك التقدير او الوجوب
ثم وبهذا يندفع ما ذكرتم اذ المعنى بالمشترك في هذا
المقام ما يكون منافيا للعدم فيها والثالث ان يقول
وهو اما ملزومية المشترك بينهما للوجوب ثم او الوجوب
ثم وعلى هذا بالنسبة الى الغير فاعتبر بما عرفت ولين
قال لا يتحقق احدهما اذ لو تحقق احدهما لمتحقق
الوجوب على الفقير على ذلك التقدير وذلك لانه اذا تحقق
احدهما على ذلك التقدير فلا يخلو من ان يتحقق الوجوب
على الفقير وهذا ظاهرا او يتحقق الملازمة بين الوجوبين

وحيث يتحقق الوجوب على الفقير ضرورة يتحقق
الوجوب على المدينين ولا يتحقق الوجوب على الفقير
لما ذكرنا من احد الامرين فنقول عليه اولا ما ذكرتم
لا يدل الا على نفى احدهما ولا يلزم من نفى احدهما نفى
كل واحد منهما اذ الوجوب على الفقير من لوازم احدهما
اولا وثانيا ولين قال يعني باحدهما نقض
شمول العدم فيكون الوجوب على الفقير من لوازم النقض
وانه منتف من لوازمه فينتفي النقض ويلزم من هذا
ان يتف ما ذكرتم فنقول يتحقق احدهما لما مر من
الدلالة على الوجوب ابتداء نحو النص والقياس وغيرهما
فان الدال على المعين منهما الدال على احدهما بالضرورة
وليس منع المغايرة فنقول نفى به غير الاول وعلى
هذا نقول مرة بعد اخرى واعلم بان التلازم بينهما
بالتلازم بين نقض

فانما يدعى الوجوب
عندنا وعلى هذا الزم الثاني من الامرين المذكورين
فانه يتعدى عليه ان يتعرض بالاجماع على الوجوب
على الفقير والمعتل منع عدم الملازمة على اعتقاده
والثاني ان يقول نحن لا ندعي الوجوب ثم على التعيين
بل ندعي احد الامرين وهو اما عليه المشترك بين
الوجوبين للوجوب ثم على ذلك التقدير او الوجوب
ثم وبهذا يندفع ما ذكرتم اذ المعنى بالمشترك في هذا
المقام ما يكون منافيا للعدم فيها والثالث ان يقول
وهو اما ملزومية المشترك بينهما للوجوب ثم او الوجوب
ثم وعلى هذا بالنسبة الى الغير فاعتبر بما عرفت ولين
قال لا يتحقق احدهما اذ لو تحقق احدهما لمتحقق
الوجوب على الفقير على ذلك التقدير وذلك لانه اذا تحقق
احدهما على ذلك التقدير فلا يخلو من ان يتحقق الوجوب
على الفقير وهذا ظاهرا او يتحقق الملازمة بين الوجوبين

الا جميعا لكن عندنا ما يتفقيه وذلك لان العلم هنا

موجباً راجحاً واحصا من السالى السلام

رنا ما ينفيه وذلك لان العلم
 من الخصم غير مسموع لانه
 عارض في المقدمة
 التي هي قول العلة
 لا يجب هنا ويجب
 والثبت في الحكم
 المتنازع فيه فانه
 قال الخصم يجب
 او يجب ذلك بالدار
 الدالة على كل واحد
 منهما فقد اثبت فيه
 الوجوب هنا والوجه
 هنا هو ان المتنازع
 فيه فيمكنه من غرض
 فيكون هو

أظهر بالنسبة الى الموجب فانه يتم سالما عن المثل
 لانه لا يمكن للتسايل ان يقول مثل ما قلناه كما اذا
 قال العدم هنا مع العدم مع مالا
 وذلك لان المشترك بينهما لا يخلو من ان يكون موجبا
 للوجوب او لا يكون فان كان موجبا يجب ان
 عملا بالموجب وان لم يكن موجبا يجب هنا فان
 الموجب على هذا التقدير في حيز المنع وان كان
 متحققا فلا اختصاص له بالتقدير والتعرض
 بالدلائل العامة متعارضة هذا اذا كان الحكم الذي
 ضم اليه ضد المدعي او نقيضه من صور الاجتماع فاما
 اذا كان من صور الخلاف نحو نصاب المركب من التفت
 مثل فيقول الوجوب على المدعي مع العدم في المركب
 مالا اجتماعا بالنصوص المقتضية او النافية
 او القيسة الوجودية والعدمية او بنفي احد
بأنظر كلامنا في
الاجتماع
في امر ونفي الاجتماع
من التفسيرين
بأنظر المختص
المراد بالمدعي استهاني
اي على من عدا مالا دون النصاب
المراد بالمدعي استهاني
اي من الصورين استهاني
عن المثل
استهاني
بأنظر كلامنا في
الاجتماع
في امر ونفي الاجتماع
من التفسيرين
بأنظر المختص
المراد بالمدعي استهاني
اي على من عدا مالا دون النصاب
المراد بالمدعي استهاني
اي من الصورين استهاني
عن المثل
استهاني
بأنظر كلامنا في
الاجتماع
في امر ونفي الاجتماع
من التفسيرين
بأنظر المختص
المراد بالمدعي استهاني
اي على من عدا مالا دون النصاب
المراد بالمدعي استهاني
اي من الصورين استهاني
عن المثل
استهاني

كما يقال لا يجب هنا او يجب منه فانه لا فساد فيه الا في
 المثال الاول او نقول الوجوب على المدعي مع العدم
 في المركب مالا اجتماعا وذلك لان المشترك بينهما لا يخلو
 من ان يكون موجبا للوجوب او لا يكون الى اخر ما مر
 و ملزم من عدم الاجتماع بينهما عدم الوجوب على المدعي
 اذا الوجوب في المركب لا يخلو من ان يكون ثابتا او لا يكون
 فان لم يكن ثابتا فظاهرا فانه لا يجب هنا لما بينا ان
 الوجوب هنا مع العدم مع مالا اجتماعا وان كان
 ثابتا فكذا لا يجب هنا اذا الوجوب لا يشتمل الصورتين
 بالاجتماع اما عندنا فلا تنفاد الوجوب في فصل المدعي
 واما عندنا فلا تنفاد الوجوب في فصل المركب فانه يتم
 لانه لا يعارض مثله كما اذا قال الوجوب ثابت في فصل
 المدعي اذا العدم فيه مع الوجوب في المركب مالا اجتماعا
 بعين ما ذكرتم و ملزم الوجوب على المدعي وذلك
 لان الوجوب في المركب لا يخلو
بأنظر كلامنا في
الاجتماع
في امر ونفي الاجتماع
من التفسيرين
بأنظر المختص
المراد بالمدعي استهاني
اي على من عدا مالا دون النصاب
المراد بالمدعي استهاني
اي من الصورين استهاني
عن المثل
استهاني
بأنظر كلامنا في
الاجتماع
في امر ونفي الاجتماع
من التفسيرين
بأنظر المختص
المراد بالمدعي استهاني
اي على من عدا مالا دون النصاب
المراد بالمدعي استهاني
اي من الصورين استهاني
عن المثل
استهاني

من ان يكون ثابتا اوله يكون فان كان ثابتا فظاهرا
 وان لم يكن فكذا لا اذا العدم لا يشهد للصورتين بالاجماع
 فنقول التعرض بالاجماع ضايع في هذا الموضع فانه
 يمكن ان يكون المركب قيمة لا وزنا وانه من صور العدم
 عند اي يوسف ومحمد هما الله كالمدعي فيكون العدم
 شاملا للصورتين عند ما اذا احتمل هذا فلا نعقد
 الاجماع على انفايه قطعا هذا اذا تعرض بالمركب مطلقا
 فاما اذا تعرض بالمركب وزنا وقيمة او وزنا او قيمة
 لا وزنا والا فليكن تعرض بالمركب قيمة لا وزنا على
 ما عرف فانه اذا تعرض بالمركب وزنا او قيمة والسائل
 ينتهض بالمعارضة كما مر ذكرها ويتعرض بالاجماع
 كذلك فلا مجال للمنع الاعلى احد قولي الشافعي لانه نقل
 عنه قولان في مال المدعي والمركب من صور العدم
 عند قول واحد فيكون العدم شاملا للصورتين
 على احد قوليه هذا اذا كان له قولان في الحكم المتنازع فيه

فاما اذا قال بالحكم فيه قوله واحد كالصبي
 مثلا فانه يعارض بمثله كما اذا قال المعلن الوجوب
 في مال الصبي مع العدم في المركب وزنا او قيمة
 مما لا يجتمعان الى اخر ما مر فالسائل يقول العدم
 في مال الصبي مع الوجوب في ذلك المركب مما لا يجتمعان
 يعني ما ذكرتم فاعتبر بما عرفت في كل صورة من صور
 الخلاف وان كان فيه روايتان عن مجتهد في العلم
 الذي ضم اليه ضد المدعي او نقيضه كما نقل عن ابى يوسف
 رحمه الله في الزكاة انها يجب بصفة التوسع كما هو
 رضي الله عنه وبصفة التصيق كذلك كما هو مذهب
 الشافعي رحمه الله فيضم اليه نقيض المدعي في الحلبي مثلا
 ويقال العدم في حلي النساء مع الوجوب بصفة
 التصيق في حلي الرجال مما لا يجتمعان اما بالنصوص
 او بالاقيسة كما مر ذكرها

عاقلنا الوجوب على المدعي
 مع العدم على من مقلدا
 دون النصاب مما لا يجتمعان

على المدعي
 على المدعي

او مان يقال المشترك بينهما لا يخلو من ان يكون
 موجب لوجوب الزكاة اولا لكونه فان كان موجبا
 تجب الزكاة في حلي النساء عملا بالموجب وليس منع
 فذلك مدفوع عما عرّف وان لم يكن موجبا فلا تجب
 بصفة التصديق في حلي الرجال بالتا في السالم عن
 المعارض فان المشترك اذا لم يكن موجبا للوجوب
 مطلقا فلا يكون موجبا للوجوب مقتدا اذا المطلق
 في ضمن المقيّد واذا الزم عدمه لا اجتماع لزوم وجوب
 الزكاة في صورة النزاع وذلك لان الوجوب بصفة
 التصديق في تلك الصور لا يخلو من ان يكون ثابتا
 اولا لكونه فان كان ثابتا فظاهر وان لم يكن فكذا
 اذا العدم لا يشتمل الصورتين بالا جماع اما عندنا فلا
 تنافي والعدم هنا فاما عندنا فلا تنافي والعدم منه
 فائتم سألما عن المثل وذلك لانه قال الوجوب في حلي
 النساء مع عدم الوجوب بصفة التصديق في حلي
 الرجال

او مان يقال المشترك بينهما لا يخلو من ان يكون موجب لوجوب الزكاة اولا لكونه فان كان موجبا تجب الزكاة في حلي النساء عملا بالموجب وليس منع فذلك مدفوع عما عرّف وان لم يكن موجبا فلا تجب بصفة التصديق في حلي الرجال بالتا في السالم عن المعارض فان المشترك اذا لم يكن موجبا للوجوب مطلقا فلا يكون موجبا للوجوب مقتدا اذا المطلق في ضمن المقيّد واذا الزم عدمه لا اجتماع لزوم وجوب الزكاة في صورة النزاع وذلك لان الوجوب بصفة التصديق في تلك الصور لا يخلو من ان يكون ثابتا اولا لكونه فان كان ثابتا فظاهر وان لم يكن فكذا اذا العدم لا يشتمل الصورتين بالا جماع اما عندنا فلا تنافي والعدم هنا فاما عندنا فلا تنافي والعدم منه فائتم سألما عن المثل وذلك لانه قال الوجوب في حلي النساء مع عدم الوجوب بصفة التصديق في حلي الرجال

مما لا يجتمعان بعين ما ذكرتم وبلزمت منه العدم
 في حلي النساء اذا الوجوب بصفة التصديق في حلي
 الرجال لا يخلو من ان يكون ثابتا اولا لكونه فان لم يكن
 ثابتا فظاهر وان كان فكذا لا اذا الوجوب لا يشتمل
 الصورتين بالا جماع فنقول التعرض بالا جماع ضايع
 فان الوجوب شامل للصورتين عما ذهب اليه يوسف
 رحمه الله وعلى هذا في الغير من الصور كما يقال مثله
 من جانب الشافعي ان العدم في مال الصبي مع الوجوب
 في حلي البالغة مما لا يجتمعان لما مر وبلزمت من هذا
 وجوب الزكاة في مال الصبي وذلك لان الوجوب
 في حلي النساء لا يخلو من ان يكون ثابتا اولا لكونه فان
 كان ثابتا فظاهر وان لم يكن فكذا لا ان العدم
 لا يشتمل الصورتين بالا جماع فانه سألما عن
 المثل كذا من حيث انه نقل عن الشافعي رحمه الله
 قولان في حلي النساء

او مان يقال المشترك بينهما لا يخلو من ان يكون موجب لوجوب الزكاة اولا لكونه فان كان موجبا تجب الزكاة في حلي النساء عملا بالموجب وليس منع فذلك مدفوع عما عرّف وان لم يكن موجبا فلا تجب بصفة التصديق في حلي الرجال بالتا في السالم عن المعارض فان المشترك اذا لم يكن موجبا للوجوب مطلقا فلا يكون موجبا للوجوب مقتدا اذا المطلق في ضمن المقيّد واذا الزم عدمه لا اجتماع لزوم وجوب الزكاة في صورة النزاع وذلك لان الوجوب بصفة التصديق في تلك الصور لا يخلو من ان يكون ثابتا اولا لكونه فان كان ثابتا فظاهر وان لم يكن فكذا اذا العدم لا يشتمل الصورتين بالا جماع اما عندنا فلا تنافي والعدم هنا فاما عندنا فلا تنافي والعدم منه فائتم سألما عن المثل وذلك لانه قال الوجوب في حلي النساء مع عدم الوجوب بصفة التصديق في حلي الرجال

وَمَالِ الصَّبِيِّ مِنْ صَوَرِ الْوَجُوبِ عِنْدَهُ قَوْلًا وَاحِدًا

فَلَوْ قَالَ وَالْوَجُوبُ لَا شَيْءَ الصُّورَتَيْنِ فَقَالَ هَذَا

هَذَا فِي حَبْرِ الْمَنْعِ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ قَالِحًا صُلَحَانِ

التَّعْرُضُ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ أُولَى بِالنِّسْبَةِ

إِلَى الثَّنَائِي وَكَذَلِكَ الثَّنَائِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّلَاثِ نَعْرِفُ بِأَنَّهَا

بِالْتِمَازِ فَمَا تَرَ لِرِشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَفَصْلٌ فِي الدُّرُونِ

وَهُوَ تَرْتِبُ الْأَثَرِ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ صَلَوحُ الْعِلِّيَّةِ وَيُقَالُ

أَيضًا تَرْتِبُ الْأَثَرِ عَلَى الشَّيْءِ فِي الوجودِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى

وَلَا يَسْتَرَأَبُ فِي أَنَّهُ لَا يَفْقُرُ وجودُهُ إِلَّا إِلَى وجودِ الْمُبْدَأِ

وَلَا إِلَى وجودِ الدَّائِرِ كَذَلِكَ غَمُّ الدَّائِرِ وَالْمُبْدَأِ إِمَّا أَنْ

يَكُونَ وجودُهُ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مع وجودِ النَّهَارِ وَإِمَّا أَنْ

أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ كَعَدَمِ النَّهَارِ مع عدمِ الطُّلُوعِ

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما وجوديًا وَالآخرُ عَدَميًا

كوجودِ النَّهَارِ مع عدمِ اللَّيْلِ مُثَلًّا غَمُّ كُلِّ وَاحِدٍ

مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ

بأن يكون المدار مدارا وجودا أو عدا ما كالزنا الصادر
من المحصن باحصان الرجم لوجوب الرجم عليه فإنه
لو وجد تجب الرجم عليه ولو لم يوجد لم تجب يعني
صدر من المحصن وظهور في الشرع بما هو من الشرايط
شرعا فإنه لجب الرجم عليه قطعاً ولو لم يوجد
مع الظهور لم تجب الرجم عليه في الشرع قطعاً أو يكون
مداراً وجوداً لا عدماً كالهيئة الصحيحة لثبوت
في الشرع فإنها لو وجدت يثبت الملك للموهوب له
فيما يوجب ولو لم توجد الهيئة فلا يقال لم يثبت
أن يكون ثابتاً بالأثر أو بغيره كالصدق مثله أو
مداراً عدماً لا وجوداً كالطهارة لجواز الصلوة فإنها
أي الطهارة التي شرطت للجواز لما لم توجد فلا يثبت
للجواز البتة إذا المشروط لا يوجد بدون الشرط ولا يقال
لو وجدت لثبت للجواز لجواز أنه يوجد شرط من
شرايط الجواز كاستقبال القبلة
أي الطهارة

وسر العون وغيرها ثم الذي يكون مداراً وجوداً
وعدماً فلا يمكن ان يكون متعدياً ان امكن وجود
البعض من الافراد دون البعض والا يلزم المجال
وهو عدم الدابر مع وجوده على تقدير يمكن وهو
وجود البعض منها دون البعض ولهذا يزعم
بعضها بعضاً ويقال المدار على هذا التفسير
علة عقلية والذي يكون مداراً وجوداً لا عدماً
فانه يمكن ان يكون متعدياً كالهيئة والتصدق
والارث لثبوت الملك وغيرها من الاسباب
والامارات الشرعية في الغير فان كل واحد منها
مدار وجوداً لا عدماً فانه يمكن ان يكون متعدياً
كالهيئة والتصدق والارث عما عرف وكذا
ما يكون مداراً عدماً لا وجوداً فانه يمكن ان يكون
متعدياً نحو الطهارة واستقبال القبلة وسر
العورة لجواز الصلوة وغيرها من الشرايط

اي المدار الذي
وجود او عدمه
لا يكون متعدياً
دون البعض بل
وجود البعض
دون البعض
اي المدار الذي
وجود او عدمه
لا يكون متعدياً
دون البعض بل
وجود البعض
دون البعض

في الغير فان كل واحد منها مداراً عدماً لا وجوداً
وقد يقال في الخلافيات ان المدار اذا لم يكن
معين لا يتم اي لا يتم به الكلام ولا يظهر الدعوى
فانه هو المعارض مثله كما يقال في مشقة الاكل
والشرب مثلاً شئ متحقق هنا موجب لوجوب الكفارة
فان وجوب الكفارة دار مع وجوده واما وجود
ففي الوقاع اول مرة فان ذكر الشئ موجود فيه الكفارة
واجبة ولين منع وجود ذكر الشئ في فصل الوقاع
فنقول نغني به شئ من الاشياء الموجودة فيها كفساد
الصوم الواجب عليه ابتداء او افساد الصوم
الواجب عليه او التعدي في الافساد او افساد في
التعدي باحد الافعال الثلاثة او المجموع او بعض مجموع
دون البعض وفيه تعدد ما فيه واما عدماً ففي
فصل الحصة والنواة فان ذكر الشئ معدوم فيه والكفارة
غير واجبة ولين منع العدم عما ذهب ما كفر فنعته

اي المدار الذي
وجود او عدمه
لا يكون متعدياً
دون البعض بل
وجود البعض
دون البعض

اي المدار الذي
وجود او عدمه
لا يكون متعدياً
دون البعض بل
وجود البعض
دون البعض

اي المدار الذي
وجود او عدمه
لا يكون متعدياً
دون البعض بل
وجود البعض
دون البعض

اي المدار الذي
وجود او عدمه
لا يكون متعدياً
دون البعض بل
وجود البعض
دون البعض

وَمَا كَانَ الْوَجُوبُ دَائِرًا مَعَ الْهَيْكَلِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا
 يَكُونُ الْهَيْكَلُ عِلَّةً لِلْوَجُوبِ فَإِنْ دَوَّرْنَا الْأَثَرُ مَعَ الشَّيْءِ
 وَجُودًا أَوْ عَدَمًا أَيْ كَوْنِ الْمَدَارِ عِلَّةً لِلدَّائِرِ كَمَا فِي النِّظَائِرِ
 فَإِنَّ أَهْلَ الطَّبِيعِ وَالنَّبْجِ وَالْعَرَفِ لَمَّا شَاهَدُوا بَعْضَ
 الْأَثَرِ مَرْتَبَةً عَلَى بَعْضِ الْأَغْذِيَّةِ وَالْأَدْوِيَّةِ وَالْإِتِّصَالِ
 الْكَوْنِيَّةِ وَالتَّنَبُّؤِ بِالْأَلْقَابِ الرَّدِّيَّةِ حَصَلَ لَهُمْ
 الظَّنُّ بِعِلِّيَّةِ الْمَدَارَاتِ لِلدَّائِرَاتِ وَلَيْنَ قَالَ ^{لَا نَسْلُ}
 عَرَفَانِهِمْ بِالْأَدْوَارِ بَلْ تَلَقَّيْنَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْحُكَمَاءِ الْفَائِزِينَ
 بِالْمَهَامَاتِ صَافِيَةً وَمَنَامَاتٍ صَادِقَةً فَنَقُولُ مَا ذَكَرْتُمْ
 وَإِنْ كَانَ وَارِدًا عَلَى غَيْرِ الْعَرَفِيَّةِ مِنَ الشَّوَاهِدِ لَكِنَّهُ لَا يَكُونُ
 وَارِدًا عَلَيْهَا وَفِيهَا مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ فَإِنْ تَمَّ هُوَ الْأَمْرُ
 الْعَرَفِيَّةُ فَلَا يَنْسَخُ أَنْكَارُهُ إِلَّا حَيْثُ أَدَّ الْعَرَفُ عِبَارَةً عَمَّا كَانَ
 مُتَقَرَّرًا فِي الْعُقُولِ وَتَلَقَّتْهُ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ بِالْقَبُولِ
 وَلِأَنَّ الْعُقُلَاءَ بَاجِعَهُمْ يَحْتَقِدُونَ عِلِّيَّةَ الْمَدَارِ وَالْعُلَمَاءَ
 يُعَلِّلُونَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَلَوْلَا أَنَّهُ عِلَّةٌ لَكَانَ اعْتِقَادُهُمْ
 عَلَى الْخَطَأِ وَتَطْلَاهُمْ بِذَلِكَ كَذَلِكَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنْ أَجْمَعَهُمْ
^{أَوْ لَيْسَ اعْتِقَادُهُمْ كَذَلِكَ لَيْسَ بِخَطَأٍ قَائِلٍ}

المتكلم في الحروف
التي هي في
الكتاب

وتعليقهم

عَلَى الْخَطَأِ طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ وَالذَّلِيلِ
 وَلَيْنَ قَالَ ^{لَا نَسْلُ} وَجُوبُ الْكِفَانَةِ كَمَا دَارَعَ الْهَيْكَلُ
 فَلِذَا كَرَّرَ دَارَعَ الْوَقَاعِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا أَوْ جُودًا فِي
 فَصْلِ الْوَقَاعِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَإِنَّ الْوَقَاعَ مَوْجُودٌ فِيهِ وَالْكَفَانَةُ
 وَاجِبَةٌ وَأَمَّا عَدَمًا فَعَلَى الْفَطَارِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ مَرَّةً ثَانِيَةً
 وَمَتَى كَانَ الْوَقَاعُ مَدَارًا لِلْوَجُوبِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا فَلَا مَكْنَ
 أَنْ يَكُونَ الْهَيْكَلُ مَدَارًا لِلْوَجُوبِ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا إِذْ لَوْ كَانَ
 الْهَيْكَلُ مَدَارًا بَعِيدًا وَالْوَقَاعُ كَذَلِكَ يُلْزِمُ الْمَحَالَّ وَهُوَ
 اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ أَعْنَى وَجُوبِ الْكِفَانَةِ وَعَدَمِ الْوَجُوبِ
 فِيمَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الصُّورَةِ بِعَنْ الْفَطَارِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ
 أَوَّلَ مَرَّةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَيْكَلُ إِذَا كَانَ مَدَارًا لِلْوَجُوبِ
 لَوَجِبَتْ الْكِفَانَةُ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ لَوْجُودِ الْمَدَارِ فِيهَا
 وَهُوَ الْهَيْكَلُ فَلَا يَحْتَاجُ كَذَلِكَ حَرْفَةً إِنْ تَفَاءَ الْمَدَارُ وَهُوَ
 الْوَقَاعُ فَيُلْزِمُ اجْتِمَاعَ النَّقِیْضَيْنِ وَكَذَلِكَ إِنْ تَفَاءَ الْمَدَارُ
 بِالْوَقَاعِ مَرَّةً ثَانِيَةً

المتكلم في الحروف
التي هي في
الكتاب

المتكلم في الحروف
التي هي في
الكتاب

على ما ذكرنا من التفسير وجود او عدم ما وجودا في

اكل الطعام والتجارة قانا اذا راينا شخصا يتناول الطعام
ما يصلح للشبع وتحصل منه غلب على ظننا انه انما
يتناول للحصول للشبع وكذلك التجارة للحصول للربح
واما عدمنا فظاهر وعلى هذا في الغيرة النظائر كادار
الفرايض والواجبات لتغليب الوصول الى المتوبات
وتخليص النفس عن العقوبات والدوران بدلا عما يكون
المدا رة لعل على ما عرف في الفصل الاول يعرف بالتأمل

ان شاء الله تعالى ولين قال الحكم في الاصل لا يضاف
الى المشترك فان الاصل راجح على الفرع والمعنى من كونهما راجحا
ان يكون مشتملا على ما لا يشتمل عليه الفرع من المعاني المستدعية
للحكم ولا شك في ان الرجحان على هذا التفسير مما يقتضي
الوجوب في الاصل والثاني تنفي فلو لم يكن الاصل راجحا
على الفرع لما ثبت الحكم في الاصل والثاني السالم عن المعارض
وقد وجب بالا جماع فتكون الاصل راجحا او يقول اذا
لم يكن راجحا لما ثبت الحكم فيه بالقياس على النقض
الاصل امتهاني

في ما ذكرنا من التفسير وجود او عدم ما وجودا في
اكل الطعام والتجارة قانا اذا راينا شخصا يتناول الطعام
ما يصلح للشبع وتحصل منه غلب على ظننا انه انما
يتناول للحصول للشبع وكذلك التجارة للحصول للربح
واما عدمنا فظاهر وعلى هذا في الغيرة النظائر كادار
الفرايض والواجبات لتغليب الوصول الى المتوبات
وتخليص النفس عن العقوبات والدوران بدلا عما يكون
المدا رة لعل على ما عرف في الفصل الاول يعرف بالتأمل

يعني صورة العدم كاللالي والجواهر وامثالها وقد

وجب فيه فتكون راجحا ولين منع مانعة الرجحان فيقول
رجحان الاصل على الغير فرعاً كان ذلك الغير او نقض
بما نافي الاضافة الى المشترك اذا الرجحان مانع عن الاضافة
او ملزوم لعدم الاضافة وذلك لانه اذا لم يكن مانعاً ولا ملزوماً
كان الحكم في الاصل مضافاً الى المشترك بينه وبين النقض
بالمنا سبة السالبة عن معارضة كونه مانعاً او ملزوماً
ولا يضاف بالاتفاف فان الالية من الطرفين اتفقوا على
اختراقها في الحكم وعدم الاتفاق من لوازم الاضافة ولين
منع المقتضى كونه لا يضاف ذلك المنع يقدخ في كلامه غير انه

يقول لا نسلم بان الاصل اذا لم يكن راجحا لما ثبت الحكم فيه
بل يثبت بما هو المقتضى للوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم
ادوا زكاة اموالكم ولا مجال للسائل ان يمنع النص ودلالة
على تقدير عدم الرجحان اذا كان قطعاً اذا التقدير بقوله
في حيزه الا مكان والممكن لا ينافي الواجب ولا فساد ان كان

في ما ذكرنا من التفسير وجود او عدم ما وجودا في
اكل الطعام والتجارة قانا اذا راينا شخصا يتناول الطعام
ما يصلح للشبع وتحصل منه غلب على ظننا انه انما
يتناول للحصول للشبع وكذلك التجارة للحصول للربح
واما عدمنا فظاهر وعلى هذا في الغيرة النظائر كادار
الفرايض والواجبات لتغليب الوصول الى المتوبات
وتخليص النفس عن العقوبات والدوران بدلا عما يكون
المدا رة لعل على ما عرف في الفصل الاول يعرف بالتأمل

في ما ذكرنا من التفسير وجود او عدم ما وجودا في
اكل الطعام والتجارة قانا اذا راينا شخصا يتناول الطعام
ما يصلح للشبع وتحصل منه غلب على ظننا انه انما
يتناول للحصول للشبع وكذلك التجارة للحصول للربح
واما عدمنا فظاهر وعلى هذا في الغيرة النظائر كادار
الفرايض والواجبات لتغليب الوصول الى المتوبات
وتخليص النفس عن العقوبات والدوران بدلا عما يكون
المدا رة لعل على ما عرف في الفصل الاول يعرف بالتأمل

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

ولين قال ما ذكرنا راجح ضرورة كونه سائما عن المعارض
ومويدا بالاصل اذا لا صلة في النصاب عدم وجوب الاداء
فالمحلل يقول ما ذكرنا راجح لكونه مقتضيا ومويدا بالقبيل
على الواقع واستصحاب الواقع او يقول لا سلم بل بالاصل
اذا لم يكن راجحا لما ثبت الحكم فيه بل يثبت بالقياس على
الوجوب في احدهما اعني الاصل او الفرع ولكن منع الحكمي
احدهما على ذكر التقدير فالمحلل يقول الوجوب ثابت
في احدهما اتما في الواقع او على ذكر التقدير بالا تفاق
فيثبت في الاصل على ذكر التقدير بالقياس على ما هو
الثابت في احد الزمانين من الحكم في احدي الصورتين
اسالم عن المعارض القطعي وهو العدم فيها دائما
في الواقع وعلى ذكر التقدير او يقول ما ذكرنا وان دل على
رجحان الاصل على الفرع ولكن عندنا ما ينفيه فانه اذا كان
راجحا كان الرجحان مختصا بالاصل على ما في راجح
على الغير فرعاً ونقضا لخلو كل واحد منهما وذلك لان الاصل
راجح على النقض بالا تفاق فلو كان راجحا على الفرع لكان

الراجح هو الاصل

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

راجحا على الفرع وعلى النقض كذلك فكون الرجحان على الغير
كلا وجهين مختصا بالاصل اذا لا اختصاص هو الافراد
وقطع الشركة وانه محقق في الاصل لا غير لا استحالة
رجحان الفرع على الاصل وعلى النقض على تقدير رجحان الاصل
على الفرع وكذلك رجحان النقض على الاصل وعلى الفرع
نعلم بانه اذا كان راجحا كان الرجحان مختصا به والرجحان
غير مختص بالاصل لان الغير راجح عليه وهو غير راجح على الغير
فرعاً كان ذكر او نقضا لقيام الدليل على كل واحد منهما

اما على الاصل فظاهر اذا الفرع هو الغير وانه راجح عليه لكونه
مساويا مع الاصل في الوزن زائدا عليه في المالبية وذكر لان
الكلام فيما اذا كان يعمه على الضعف من الاصل او زائدا عليه
على ما في الثاني فكذا اذا المناسفة مما يدل على المساواة بين الاصل
والفرع وما يدل على المساواة فانه دال على عدم الرجحان بالفرع
لأن نقول لا يكون راجحا لكونه قاصرا عن الغير مساويا له
من الدلائل بل من قبل فان الدال على الاصل او دال على الفرع
على الاصل او على الفرع

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

قوله ما في قوله ما ذكرنا عبارة عن مقتضى نافية

وعلى الامر الثاني دال على المساواة فكونه الدليل على
 احدهما متحقق احدهما وانما كان لا يكون راجعا او نقول
 ابتداء كما قال السائر في التلازم يعني يقول حال ادعاء السائر
 عدم الوجوب في الاصل على تقدير عدم الرجحان ان يتوزن
 ثابت في الاصل على تقدير عدم الرجحان ان الوجوب ثابت
 في الاصل على هذا التقدير بما يدل عليه من الدلائل ولين
 منع على ذكر التقدير فنقول ما يدل على الوجوب في الواقع
 فانه هو المتصف بصفة كونه مستمرا لانه اذا لم يكن
 لما ثبت الوجوب فيه بالنافي السالم عن المعارض وهو الدليل
 المستمر وقد وجبت فيه فكونه متصفا والمتصف بنفي على
 التقدير فيكون الدليل ثابتا على ذلك التقدير ثم السائر يقول
 ايضا كما قال المعطل في التلازم ان ما ذكرتم وان دل على
 وجود ما يدل على ذلك التقدير لان عندنا ما يدل على عدم
 وذلك لان الدال على عدم الوجوب متحقق على ذلك التقدير
 فلو كان ما ذكرتم وهو الدال على الوجوب متحققا لوقع التعارض
 بينهما على ذلك التقدير

على الامر الثاني دال على المساواة فكونه الدليل على
 احدهما متحقق احدهما وانما كان لا يكون راجعا او نقول
 ابتداء كما قال السائر في التلازم يعني يقول حال ادعاء السائر
 عدم الوجوب في الاصل على تقدير عدم الرجحان ان يتوزن
 ثابت في الاصل على تقدير عدم الرجحان ان الوجوب ثابت
 في الاصل على هذا التقدير بما يدل عليه من الدلائل ولين
 منع على ذكر التقدير فنقول ما يدل على الوجوب في الواقع
 فانه هو المتصف بصفة كونه مستمرا لانه اذا لم يكن
 لما ثبت الوجوب فيه بالنافي السالم عن المعارض وهو الدليل
 المستمر وقد وجبت فيه فكونه متصفا والمتصف بنفي على
 التقدير فيكون الدليل ثابتا على ذلك التقدير ثم السائر يقول
 ايضا كما قال المعطل في التلازم ان ما ذكرتم وان دل على
 وجود ما يدل على ذلك التقدير لان عندنا ما يدل على عدم
 وذلك لان الدال على عدم الوجوب متحقق على ذلك التقدير
 فلو كان ما ذكرتم وهو الدال على الوجوب متحققا لوقع التعارض
 بينهما على ذلك التقدير

والتعارض على خلاف الاصل لا متلزما التلازم باحد
 الدليلين على ما عرف في التلازم ولين قال الحكم في
 الاصل لا يضاف الى المشترك لانه يضاف الى ما هو جاز
 لعدم في احدي الصورتين وذكر لان الحكم في الاصل
 يضاف الى ما هو الموجود في الاصل بالمناسبة اذا الموجود
 فيه من الامور المناسبة امر مطلوب والوجوب طريق صالح
 لما مر واذا كان مضافا اليه وانه جازي لعدم في الفرع لجواز
 ان لا يكون الوجوب ثابتا فيه فيضاف الى ما هو جازي لعدم
 في احدهما ويلزم من هذا ان لا يكون مضافا الى المشترك لانه
 لا يمكن ان يكون جازي لعدم في احدهما وانه هو الثابت فيهما
 قطعا فالمعطل يقول المدعي اضافة الحكم الى ما هو اللزوم
 او في الفرع على تقدير اللزوم في الاصل وانه هو المشترك بينهما
 ولين قال هو المشترك بينهما على تقدير اللزوم في الاصل
 واللزوم غير لازم فيه فنقول انه هو المشترك بينهما في الجملة
 والمدعي اضافة اليه ولين قال المشترك بينهما في الجملة
 لا يكون لازما في الاصل لزوما قطعيا

على الامر الثاني دال على المساواة فكونه الدليل على
 احدهما متحقق احدهما وانما كان لا يكون راجعا او نقول
 ابتداء كما قال السائر في التلازم يعني يقول حال ادعاء السائر
 عدم الوجوب في الاصل على تقدير عدم الرجحان ان يتوزن
 ثابت في الاصل على تقدير عدم الرجحان ان الوجوب ثابت
 في الاصل على هذا التقدير بما يدل عليه من الدلائل ولين
 منع على ذكر التقدير فنقول ما يدل على الوجوب في الواقع
 فانه هو المتصف بصفة كونه مستمرا لانه اذا لم يكن
 لما ثبت الوجوب فيه بالنافي السالم عن المعارض وهو الدليل
 المستمر وقد وجبت فيه فكونه متصفا والمتصف بنفي على
 التقدير فيكون الدليل ثابتا على ذلك التقدير ثم السائر يقول
 ايضا كما قال المعطل في التلازم ان ما ذكرتم وان دل على
 وجود ما يدل على ذلك التقدير لان عندنا ما يدل على عدم
 وذلك لان الدال على عدم الوجوب متحقق على ذلك التقدير
 فلو كان ما ذكرتم وهو الدال على الوجوب متحققا لوقع التعارض
 بينهما على ذلك التقدير

والحكم في الاصل يضاف الى ما هو اللازم فيه كذا ذكر فلا يضاه
الى ما ذكرتم فيقول انما لا يضاف اليه اذا كان ذلك اللازم
مختصا بالاصل اما اذا لم يكن فلا يحتمل ان يكون مضافا الى
الى ما هو اللازم فيها ولان اللازم فيها على الاطلاق
فقد عي الاضافة اليه مرة بعد اخرى لما مر من الطريق ولين
قال الحكم في الاصل لا يكون مضافا الى المشترك وذلك
لان احد الامورين لازم وهو اما اضافة الحكم في الاصل
الى ما يكون مختصا بالاصل او عدم اضافته الى المشترك
بينه وبين الفرع لقيام الدليل على كل واحد منهما اما على
الاول فظاهر اذا المناسبة تدل على الاضافة الى ما هو
المختص بالاصل من المعاني المناسبة للحكم فان ذلك
امر مطلوب والوجوب طريق صالح على ما عرفنا
الدال على الثاني فكذلك فان ما ذكرناه من الدلائل على عدم
دال عليه ويلزم من لزوم ايها كان عدم الاضافة الى
المشترك اما اذا لم يكن الاول منهما فظاهرا انه اذا كان
مضافا الى المختص لا يكون مضافا الى المشترك لا استحالة
اختصاص المشترك بالاصل

هذا هو الحكم في الاصل
فان كان الحكم في الاصل
مختصا بالاصل
فلا يكون مضافا الى
المشترك
لان الحكم في الاصل
لا يكون مضافا الى
المشترك
لان الحكم في الاصل
لا يكون مضافا الى
المشترك

هذا هو الحكم في الاصل
فان كان الحكم في الاصل
مختصا بالاصل
فلا يكون مضافا الى
المشترك

ولكن قال لا نسلم بان الاضافة اليه مما يمنع الاضافة
الى المشترك فالتسايد بقول المعنى من الاضافة الى المختص
ان يكون ثابتة او لاحقة فلما كان الحكم مضافا اليه لكان
ثابتا به واذا كان ثابتا به لا يكون ثابتا بغيره ولما لم يكن
ثابتا بغيره فلا يكون مضافا الى غيره وكذلك لا يكون ثابتا به
وبغيره يعني بالمجموع فلا يكون مضافا اليه اذا المجموع هو غيره
بالضمنية وعلى هذا اذا كان ثابتا للجله فان لا يصح ان
يقال فعله الفاعل لذلك الامر الا وان يكون ثابتا به
الى الفعل ذلك الامر لا غير فعله بانه يلزم من لزوم الاول
عدم الاضافة وكذلك من لزوم الثاني وهذا ظاهر ثم المجمل
يدعي احد الامورين كذا ذكره ويقول يضاف الحكم الى المشترك
لانه لا يضاف الى ما يكون مختصا بالاصل او يضاف
الى المشترك لقيام الدليل على كل واحد منهما وهو المناسبة
مثلا ولين منع التغاير بين الاخيرين فيقول التغاير
بينهما ظاهر فانه يمكن ان يتحقق الاول منهما بدون الثاني
اذا لم يكن الحكم في الاصل مضافا الى شيء ما البتة واذا لم يكن
الاصل مضافا الى شيء ما البتة

هذا هو الحكم في الاصل
فان كان الحكم في الاصل
مختصا بالاصل
فلا يكون مضافا الى
المشترك
لان الحكم في الاصل
لا يكون مضافا الى
المشترك
لان الحكم في الاصل
لا يكون مضافا الى
المشترك
لان الحكم في الاصل
لا يكون مضافا الى
المشترك

هذا هو الحكم في الاصل
فان كان الحكم في الاصل
مختصا بالاصل
فلا يكون مضافا الى
المشترك

هذا هو المطلوب
في هذه المسألة

احدهما يلزم الاضافة الى المشترك لا محالة اما اذا الزم الاول
منها فظاهر اذ الحكم يضاف الى ما هو الثابت به اي الذي
لكونه علة لثبوته واذا كان مضافا الى شيء تام ولا يكون
مضافا الى ما يكون مختصا بالاصل اضافة الى المشترك
وليس منع فيقول الحكم مضاف اليه في الاصل لا يخلو
من ان يوجد فيه في الفرع وهو المختص او يوجد فيه
وفي الفرع وهو المشترك هذا الزم الاول منهما واما اذا الزم
الثاني فكذلك اذ المدعي هو ليس الا هذا وليس قال الحكم
في الاصل لا يكون مضافا الى المشترك لا نه لا يكون مضافا
الى ما لا يكون مختصا بالاصل او لا يكون مضافا الى
المشترك لقيام الدليل على كل واحد منهما وهو مقتضى
لاضافة الحكم الى ما يكون مختصا به وليس منع
المغايرة بينهما فالسائل يقول ما لا يكون مختصا بالاصل
يمكن ان يكون من الامور الوجودية ويمكن ان لا يكون بخلاف
المشترك فانه من الامور الوجودية لا محالة ويلزم من كونه
ايها كان عدم اضافة الحكم الى المشترك اما اذا الزم الاول
منها فظاهر اذ الحكم في الاصل لا يخلو عن ان يكون مضافا الى شيء
اصلا

هذا هو المطلوب
في هذه المسألة
هذا هو المطلوب
في هذه المسألة

الحكم مضاف الى المشترك
ان يكون الحكم
مضافا الى
المشترك
اصلا

الحكم في الاصل
مختصا بالاصل
اصلا

المعذور
مصدق
علم انه
لا يكون
مختصا
بالاصلا

اولا يكون فان كان مضافا الى شيء تام ولا يكون مضافا الى ما
لا يكون مختصا بالاصل لا يكون مضافا الى ما يكون مختصا به
قطعا ويلزم من هذا ان لا يكون مضافا الى المشترك وان لم يكن
الى شيء ما البتة فلا يكون مضافا الى المشترك بالضرورة هذا
اذ الزم الاول منهما وكذا اذا الزم الثاني فان المدعي هو عينه
ثم المعلن يقول الحكم في الاصل مضاف الى المشترك لا يخلو
اليه او الى ما تحقق الاضافة اليه مع تحقق الاضافة الى ما تحقق
الى المشترك لقيام الدليل على كل واحد منهما وهو المناسبة مثلا
وايضا كان يكون مضافا الى المشترك وليس قال الاضافة اليه
فان الذي يحقق اضافة الحكم الى المشترك لا يخلو
من ان يكون عين المشترك او لا يكون فان كان عين المشترك
فلا يضاف اليه لما شرف قبله وان لم يكن فكذلك فان
اضافة الحكم الى الغير مما يمنع الاضافة الى المشترك فنقول
لا نسلم بان الاضافة الى الغير مما يمنع الاضافة اليه وكيف
هو الاضافة الى ما يكون جهة في المشترك عما منع ان ينفك
عن المشترك البتة ولا المشترك عنه كذلك مما لا يمنع الاضافة
اصلا

هذا هو المطلوب
في هذه المسألة

الحكم مضاف الى المشترك
ان يكون الحكم
مضافا الى
المشترك
اصلا

الحكم في الاصل
مختصا بالاصل
اصلا

المعذور
مصدق
علم انه
لا يكون
مختصا
بالاصلا

المعذور
مصدق
علم انه
لا يكون
مختصا
بالاصلا

المعذور
مصدق
علم انه
لا يكون
مختصا
بالاصلا

المعذور
مصدق
علم انه
لا يكون
مختصا
بالاصلا

ممكن الوقوع في الواقع لانه اذا لم يكن واقعا على التقدير
كما كان واقعا في الواقع لا يكون ذلك التقدير الممكن في
الواقع ممكنا في الواقع هذا خلف هذا اذا ادعى احدهما
في الواقع اما اذا ادعى احدهما على تقدير عدم احدهما فلا
يكن للسائل ان يقول لو تحقق احدهما كانت الاضافة
متحققة اما بالضرورة او بالمناصفة وليس يتسبب بالمناصفة
على التقيين فالمحلل يقول لا يكون الاضافة متحققة
اذ لو كانت متحققة لكانت متحققة بدون الحكم في الفرع
والمجموع غير واقع لما مر من الدلالة على الحكم وعدم
الاضافة ولين قال سئل بان احدهما متحقق
على تقدير عدم احدهما ولكن لم قلتم بان احدهما متحقق
في الواقع فنقول يتحقق احدهما في الواقع لانه اذا
تحقق احدهما على تقدير عدم احدهما لتحقق الافتراق
بينهما على التقدير لا محالة وذلك الافتراق في الواقع لا يخلو
من لزوم وقوعه في الواقع اولا لكونه فان كان واقعا
فظاهر وان لم يكن فكذلك ضرورة انتفاء التقدير وهو
عدم احدهما او فنقول التقدير لا يخلو من لزوم وقوعه واقعا
فان لم يكن وقوعه في الواقع اولا لكونه فان كان واقعا
فظاهر وان لم يكن فكذلك ضرورة انتفاء التقدير وهو
عدم احدهما او فنقول التقدير لا يخلو من لزوم وقوعه واقعا

اولا لكونه وانما كان يتحقق احدهما او يقول ما هو
منها للتقدير لا يخلو من ان يكون واقعا اولا لكونه وانما كان
يتحقق احدهما ولين قال لا يتحقق احدهما اصلا
اذ العدم في المتنازع ما يستلزم عدم كل واحد مما ذكرتم
لان بتقدير العدم لا يتحقق الحكم في الفرع بالضرورة
ولا يتحقق الاضافة ولا صل كذلك الامر
من الدلالة على عدم الاضافة السلامة عن معارضة
الاتحاد بينهما في الحكم ولما كان العدم مستلزما لعدم
كل واحد منهما فزادوا او الدليل على العدم كالنصوص
النافية وغيرها فيكون الدليل على الملزوم فيتحقق
هذا الملزوم وهو العدم في الفرع او ملزوم من ملزومات
عدم كل واحد منهما نحو النقيض لا احدهما مطلقا او
ما يساويه او الضد او ما ينافيه او يقول اذا كان الدليل
دالا على الملزوم وهو العدم في الفرع يتحقق هذا الملزوم
او اللازم او فنقول يتحقق الملزوم اي ملزوم كان
او اللازم او فنقول يتحقق الملزوم اي ملزوم كان
ما ذكرتم معارضة بمثله

اذ الوجوب في المتنازع مما يستلزم احدها قطعاً
 والدليل دل على الوجوب كالنصوص المقتضية للوجوب
 وغيرها فيكون ذلك على الملزوم فيتحقق هذا
 الملزوم وهو الوجوب او ملزوم من ملزومات
 احدها نحو الارادة من النصوص المقتضية و
 ملزومية الوجوب في صورة الوجوب للوجوب
 في الفرع ومداريتها له كذلك او نقول يتحقق هذا
 الملزوم او اللازم او نقول يتحقق الملزوم اي ملزوم
 كان او اللازم ولين قال ما ذكرنا راجح لكونه
 متعدد اغايه التعداد وذكر لانه عدني والعدي
 لا يفتقر الى الغير فيتحقق دعواه على تقدير
 وجود الغير وعدمه بخلاف الوجود في فائه يفتقر
 هاهنا في الوجود الى الشرط والعلية والمحل وغير من الامور
 الممكنة اللازمة له فالمحلل يقول ما ذكرنا راجح
 لانه متعدد في الدعوي بالنسبة الى الملزوم الواحد
 مثلاً على الخصوص بالنسبة الى الملزومات المتعددة
 والدلالة المتعددة عليها ولان اللزوم فيما نحن
 فيه قطعي بالنسبة
 فانه لا يفتقر الى غيره
 فانه لا يفتقر الى غيره
 فانه لا يفتقر الى غيره

الى كل واحد من الملزومات بخلاف ما ذكرتم
فصل ثم القياس قد يكون مخصوصاً و
 لان العام لا يخلو من ان يتحقق خصوصيته بل
 يوجب من الحكم مثلاً ما يوجب العام كالخبر المشهورين
 السلف او الاجماع مثلاً او لا يتحقق فان كان الاول فانه
 يجوز فيه التخصيص بالقياس وان كان الثاني فلا يجوز
 على ما اختاره اكثر مشايخنا رحمهم الله والعام اذا
 خص منه البعض هل يبقى حجة فيه اختلاف المشايخ
 على ما عرف في اصول الفقه فالحاصل ان المحلل اذا
 انتقص باقامة الدليل على ما ادعاه وعارضه الخصم
 بالنصوص العامة كما في مسألة شارب الا حصان
 مثلاً فان الثبوت الذي اذني وظهوره ناه بشهادة
 اهل الاسلام تجلذ ولا يرجع عند اي حنية واصحابه
 رحمهم الله اذا الاسلام شرط من شارب الا حصان
 عندهم وعند الشافعي رحم الله يرجع ولا تجلذ الا اسلام
 ليس بشرط من شارب الا حصان عنده فلما اقام المحلل
 حجة على عدم وجوب الرجم
 عليه وعارضه الخصم
 اي على الذي اصفاه

ولین منع الثاني فنقول ذلك من وجوه احدها
 النصوص المقتضية لوجوب الرجم وذلك لان العام
 من النصوص لا يكون مخصوصا الا فيما لا يتحقق موجبه
 وهو وجوب الرجم فيما نحن فيه فكون العدم من لوازم
 التخصيص والدال على انتفاء اللازم دال على انتفاء الرجم
 الملزوم فيكون مقتضى لوجوب الرجم مما ينافي التخصيص
 بالضرورة والثاني ان نقول الاصل في العام ان يكون
 عاما وذلك لان العموم مخفي مقصود في الكلام منزلة
 لخصوص وذلك المعنى لا يحصل باللفظ الخاص اذا
 كان ارادة المتكلم اياه فلا بد وان يكون له لفظ موضوع
 يعرف المقصود بذلك اللفظ وانه بطريق الحقيقة
 لا محالة والاصل في الكلام الحقيقة على ما نبين في
 موضعه ان شاء الله تعالى فكون مقتضى للعموم
 متحققا وانه ينافي التخصيص فيكون الثاني
 محققا والثالث ان نقول التزم باحد الدليلين
 وهو اما النص العام او ما يخصه من لوازم
 التخصيص وذلك لان المخصص لا يخلو عن
 التخصيص في التخصيص

ان يتوفر عليه مدلوله وحينئذ يلزم التزم بالنص العام
 او لا يتوفر وحينئذ يلزم التزم بالمخصص واذا كان
 التزم باحدهما من اللوازم واللازم غير لازم لما مر في الكلام
 فلا يكون التخصيص لازما او بقول بطريق التلازم في علم
 الارادة ان الفرع غير مراد من النص اصلا اذ لو اريد
 لا ريد مع الاصل بالمقتضى للارادة وذلك كمر في موضعه
 ان شاء الله تعالى ولا يتحقق ارادتها فلا يتحقق ارادة
 الفرع ثم من اللوازم ان يكون المستلزم لارادتها انتفاء
 عدم الارادة اصلا لانه اذا قال لو اريد الفرع لا ريد
 الاصل فالسبيل يقول لو لم يرد الفرع لا ريد الاصل وكذلك
 اذا قال لو اريد الفرع لا ريد مع الاصل لانه يقول لو لم يرد
 الفرع لا ريد مع الاصل ومن زعم بان كلمة مع مما ينافي القلب
 لا استحالة ارادتها بل دون ارادة الفرع فانه يزعم استحالة
 تحقق اللازم عند تحقق الملزوم وذلك لانه اذا تحقق ارادته
 ارادتها لما تحقق ارادة الفرع قطعا وكيف يتحقق ارادته
 عما ذكره التقدير وانه داخل في الارادة ولا يمكن له
 نقول مثله فيما قلناه لان معنى قولنا انه لا يراد اصلا
 هو ان الفرع لا يراد مع الاصل

اذ التخصيص غير ثابت بدونه اي بدون ذكر المعنى
 بالنافي للتخصيص على ما تبين بيانه من قبل والثاني
 ان يقال التخصيص غير ثابت بدونه في نفس الامر
 وذلك لان اجل الامرين لازم وهو اما عدم النص
 العام بدون ذكر المعنى او تحقق موجب اما بالعرف
 او بالنص وبيان الضرورة او النص لئلا الحال لا يخلو
 من لئلا يكون النص العام موجودا اولا يكون فان لم يكن
 موجودا فظاهر اذ الضرورة توجد في اثبات احدهما
 وان كان فذلك فان ذكر ما يدرك على احدهما وقد وجد
 فتوجد الضرورة او النص وجب تحقيق
 احدهما ويلزم من تحقق احدهما عدم التخصيص
 فان التخصيص العام لا يتحقق بدون العام
 ولا يتحقق عند تحقق موجبه كذا وكذا اذ كان
 عاما يكون حقيقة له يعني يطلق عليه لفظ التخصيص
 بطريق الحقيق فان الغير لا يكون حقيقة له
 والا يلزم الا شرا او المجاز وذكر لان لفظ

في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة

على ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة

التخصيص اذ كان دالا على الغير بطريق الحقيق
 فلا يدل عليه بطريق الحقيقة اولا يدك فان كان
 دالا عليه يلزم الا شرا اذ المثل من الالفاظ
 ما يكون دالا على المعاني المختلفة في الماهية والمعنى
 بالغير ما يكون مخالفا له في الماهية ولا يلزم دالا
 عليه بطريق الحقيقة وانه يدل عليه بالنقل فنكون
 بطريق المجاز لا محالة فلزم المجاز والاصل عدم
 الا شرا في المجاز اذ الغرض من الكلام الا فهم فلو لم
 يكن الا صلا ما ذكرنا يلزم اختلال الفهم فلا يوجد
 الا فهمه ولكن قال لم قلتم بان اللفظ تناول
 معنى تناول موضع الا جماع فسقول بدليل صحة
 الاستثناء واعلم اولا بان الاستثناء المتصل صحيح
 بالاجماع فاما المنفصل فانه غير صحيح عند عامة
 الفقهاء واستثناء الشيء من جنسه استثناء صحيح
 حقيقة والتناول من لوازم صحة هذا الاستثناء
 لانه لا يصح بدون تناول البتة واستثناء
 الشيء من غير جنسه

في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة
 في التخصيص ما ذكرنا من المعنى حقيقة

وان كان حقيقة عند البعض فانه لا يقدح
فيما نحن فيه نعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى وليس
منع صحة الاستثناء فيقول ما نحن بصدده من
النص العام فانه هو الاله المحلي بالالف واللام وقد
صح استثناء البعض فيها هو مثله من العمومات
كلا وخلة وذكر نص في قوله تعالى لزالنسان
لغي خسر الاله الذين آمنوا وقوله عليه السلام لا يتبعوا
الطعام بالطعام الا سواء بسواء وقول القائل جاني
القوم الا زيدا وغيرهما من النظائر واذا صح استثناء
البعض في بعض الاسامي المحلات بالالف واللام
وجب ان يصح في الكل والاله كان البعض مختصا
بالموجب وليس كذلك فان الصحة في كل صورة
من صور الصحة بما هو المشترك بينهما وهو
الاله المحلي بالالف واللام لئلا يورث الصحة معه
وجودا وعدما ما وجودا في صور المذكورة ولما
عد ما قلناه وليس قاله دارع المختص
الصور فيقول المختص به بتمامه لا يكون مدارا في صحة
الاستثناء

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

تحقق الصحة عند انتفاء البعض منه وكذلك البعض
ضرورة انتفاء الصحة عند تحقق ذكر البعض اي
كان وليس قاله لم قلتم بانه اذا صح في البعض صح
في هذا المعين فيقول غلنا قلناه وذلك لان الصحة
فيما يصح بالمشترك بينه وبين الغرض اخر الدوران
الصحة معه وجودا وعدما ما وجودا في صور
الصحة واما عدما في صورة عدم المشترك وهو
كونه ثابتا وقد يقتصر على النقل فيما اذا كان العام غير
المحلي بالالف واللام والاله ولي هو الا فتصارفنا بينه فيه
النقل ولين منع الاضافة وقال احد الامرين لازم وهو
عدم التخصيص في موضع الالجام او عدم الاضافة
الى المشترك بينه وبين صورة النزاع لقيام الدليل على
كل واحد منهما اما على الاول فالنفي للتخصيص كما ذكره
في هذا الفصل واما على الثاني فالنفي للاضافة كما ذكره
في فصل القياس فيقال دعوى احد الامرين الذين احدهما
لازم الالتهافا عند النظر وما ذكرتم كذلك فيقول باطلا
باضافة التخصيص علمها

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

هذا هو المختص
بما هو مشترك
في الصحة
والله اعلم
بالحق

او عدمية اذا العلة سابقة على المعلول ولا يسبقه
شي لا من الامور الوجودية ولا من الامور العدمية غير
ان العلة اذا كانت متحدة بالحكم فانه يحل بعدم العلة
لعدم الحكم كما يقال ثم يجب عليه الرجوع لعدم الزني وكذلك
بعدم الشرط لعدم المشروط وما نحن فيه هو اظهر لعدم
في حالي النسيان بالقياس على اللابي والجوام كما يقال العدم هو
ثابت في فصل اللابي والجوام بالاجماع فكذلك في حالي النسيان
عليه اذ العدم يدل على ان المشترك بين الوجوبين وهو كون
الوجوب محصلا للمصلحة المتعلقة بالوجوب لا يكون شرط
علة اصلا يعني لا يكون علة راجحة لافي الاصل وهو فصل
اللابي ولا في الفرع وهو الحلي او المشترك بين العدمين
مانع عن الوجوب قطعا يعني يكون مانعا راجحا فيها
فانه اذا لم يتحقق احدهما لم يتحقق الوجوب فيهما
اي في اللابي والجوام بالعلة السالبة عن المعارضين
القطعيين احدهما مانعة المشتركة بين العدمين
فانه اذا كان مانعا راجحا فيهما كان العدم لازما في اللابي
بالضرورة والثاني شمول العدم فان عدم شمول العدم
من لوازم عليه المشترك بين
الوجوبين في احدي الصورتين

وذلك لان المعنى من العلة ما يكون راجحا على ما
يعارضه وينافيه وقد تحقق في احدي الصورتين
حينئذ فتتحقق الحكم في احديهما ويلزم من هذا
عدم شمول العدم بالضرورة وشمول العدم هو
المعارض القطعي للعلة الموجبة للحكم ولما كان الوجوب
من لوازم عدم احدهما ذكرنا في الامور من عدمية مما
يستلزم احدهما لا محالة ويظهر عليه وليس مع الوجوب
على يقين عدم احدهما من المانع فجميع المانع على
التقدير وليس قال المانع المستمر واقع في الواقع والا
لوجبت الزكوة في الواقع بالمقتضى السالم عن المانع المستمر
في الواقع المستمر في الواقع المستمر في الواقع المستمر
في الواقع المستمر في الواقع المستمر في الواقع المستمر
بين المانع غير متحقق على التقدير والا لوقع التعارض
بين المقتضى والمانع على ذكر التقدير اذ المقتضى متحقق
على ما مر ذكره والتعارض على خلاف الاصل لا يستلزمه
الترك باحد الدليلين وهو اما المقتضى او المانع الي آخر ما ذكرناه
في التلازم فاعتبر ما عرفت وليس قال انه ضرورة تدعو
الى هذا التكلف وفيما

الذي قال قائل
اصناف

القياس والاضافة تدل على علية المشترك اذا الحكم
 مضاف الى ما يحققه وهو العلة الى غيره ولو كان المشترك
 علة على تقدير الوجوب وان لا يكون علة في نفس الامر
 اصلا فلا يكون الوجوب ثابتا او يقول اذا لم يكن المشترك
 علة لا يكون الوجوب ثابتا في الحكي اذ لو كان ثابتا لكان
 المشترك علة بالذوران وذلك لان الوجوب حينئذ
 دار مع المشترك وجودا او عدما او وجودا في هذه
 الصورة فان المشترك يتحقق فيها والوجوب ثابت
 حينئذ واما عدما ففي صورة المشترك كشيء بالبدلة
 والمهنة مثلا فيما ذكرنا من المثال والدوران يدل على كون
 المدار علة للداير على ما عرف في فصل الدوران فكون
 المشترك علة على تقدير الوجوب ولم يكن علة في نفس
 الامر فلا يكون الوجوب ثابتا لكان المشترك علة وذلك
 لانه اذا كان ثابتا كانت العلة متحققة اذا الوجوب
 لا يكون ثابتا بنفسه واذا كانت العلة متحققة
 وغير المشترك لا يكون علة متحققة لانه غير ثابت
 او غير علة بالاصل فكون المشترك علة ولين قل
 لا يكون ثابتا لانه لو كان ثابتا لكان المشترك علة وذلك
 لانه اذا كان ثابتا كانت العلة متحققة اذا الوجوب
 لا يكون ثابتا بنفسه واذا كانت العلة متحققة
 وغير المشترك لا يكون علة متحققة لانه غير ثابت
 او غير علة بالاصل فكون المشترك علة ولين قل

لا نسلم بان الاصل فيه هو العدم فيقول غير المشترك
 لا يتحقق الا بالزيادة على المشترك من الوجودية
 الممكنة والاصلة في الممكنات هو العدم ولين قل
 ان يكون الزايد على المشترك من جنسه والمشارك على ما ذكرتم
 من التفسير لا يكون ممكنا بل واجبا فيقول نحن لا نقصر
 على الاصل في اثبات احدهما فان الدلائل ما يدل على احدهما
 اولا وثانيا اما اولا فلا نه اذا كان ثابتا كان الترتيب باجدا
 الدليلين لا زما وهو اما الترتيب بالمقتضى لا ضافة الحكم
 الى المشترك او الترتيب بالمقتضى لا ضافة الحكم الى الزايد عليه
 والا صل عدم الترتيب واما ثانيا فلان الدلائل لا تدل على
 علية المشترك ما دل على عدم علية غير الحكم لا يكون ثابتا
 بهذا الا وان لا يكون ثابتا بغيره او يقول بطريق اخر
 ان لا زما في لوازم العدم في الاصل هو اباحة الترتيب
 مثلا ملزوم للعدم هنا والا باحة متحققة فيها
 فكذا في الحكي بالقياس وذلك لان الا باحة في تلك الصورة
 انما كانت تحصيلها للمصالح المتعلقة بالا باحة
 النفس والمال بتقدير ان ترتب
 اداء الزكاة في مدة حيوته
 فان لم يزل في تلك الصورة
 فان لم يزل في تلك الصورة

لا نسلم بان الاصل فيه هو العدم فيقول غير المشترك
 لا يتحقق الا بالزيادة على المشترك من الوجودية
 الممكنة والاصلة في الممكنات هو العدم ولين قل
 ان يكون الزايد على المشترك من جنسه والمشارك على ما ذكرتم
 من التفسير لا يكون ممكنا بل واجبا فيقول نحن لا نقصر
 على الاصل في اثبات احدهما فان الدلائل ما يدل على احدهما
 اولا وثانيا اما اولا فلا نه اذا كان ثابتا كان الترتيب باجدا
 الدليلين لا زما وهو اما الترتيب بالمقتضى لا ضافة الحكم
 الى المشترك او الترتيب بالمقتضى لا ضافة الحكم الى الزايد عليه
 والا صل عدم الترتيب واما ثانيا فلان الدلائل لا تدل على
 علية المشترك ما دل على عدم علية غير الحكم لا يكون ثابتا
 بهذا الا وان لا يكون ثابتا بغيره او يقول بطريق اخر
 ان لا زما في لوازم العدم في الاصل هو اباحة الترتيب
 مثلا ملزوم للعدم هنا والا باحة متحققة فيها
 فكذا في الحكي بالقياس وذلك لان الا باحة في تلك الصورة
 انما كانت تحصيلها للمصالح المتعلقة بالا باحة
 النفس والمال بتقدير ان ترتب
 اداء الزكاة في مدة حيوته
 فان لم يزل في تلك الصورة
 فان لم يزل في تلك الصورة

بالمناشئة وهي مباشرة الفعل الصالح لحصول المطلوب
 الى اخر ما مر في فصل القياس الوجودي سؤالا وجوبا
 متبدلا لا يجاب بالا باحة او الوجوب يكون مباحا
 ونعني بالا باحة خطابا من الشارع معرفا خلق الفعل
 عن العقاب لو تكرر ولين قال في كونه مباحا انه
 عبارة عن عدم كونه واجبا او حراما فكيف يكون
 وجوديا فنقول كون الشيء واجبا ومباحا وحراما
 او ضافا وجودية متضادة فانه يمكن ان يكون الشيء
 خاليا عنها بان لا يكون واجبا ولا مباحا ولا حراما
 شرعا ولو كان البعض منها عديميا لما يمكن خلوه
 عن البعض منها البته ولانه اذا كان عديميا كان
 نقيضه من الامور الوجودية بالضرورة ولا يمكن ان يكون
 كذلك فان نقيضه من الامور العدمية لكونه محمولا
 على العدميات **فصل** في توجيه النقوض
 والتوجيه في المناظرة ان يوجه المناظر كلامه الى كلام
 غيره وذلك بتحقيق المناقضة بين السلب واليجاب
 كما سبقت قصتها في اول الكتاب ثم النقوض قد يكون

بالمناشئة وهي مباشرة الفعل الصالح لحصول المطلوب
 الى اخر ما مر في فصل القياس الوجودي سؤالا وجوبا
 متبدلا لا يجاب بالا باحة او الوجوب يكون مباحا
 ونعني بالا باحة خطابا من الشارع معرفا خلق الفعل
 عن العقاب لو تكرر ولين قال في كونه مباحا انه
 عبارة عن عدم كونه واجبا او حراما فكيف يكون
 وجوديا فنقول كون الشيء واجبا ومباحا وحراما
 او ضافا وجودية متضادة فانه يمكن ان يكون الشيء
 خاليا عنها بان لا يكون واجبا ولا مباحا ولا حراما
 شرعا ولو كان البعض منها عديميا لما يمكن خلوه
 عن البعض منها البته ولانه اذا كان عديميا كان
 نقيضه من الامور الوجودية بالضرورة ولا يمكن ان يكون
 كذلك فان نقيضه من الامور العدمية لكونه محمولا
 على العدميات **فصل** في توجيه النقوض
 والتوجيه في المناظرة ان يوجه المناظر كلامه الى كلام
 غيره وذلك بتحقيق المناقضة بين السلب واليجاب
 كما سبقت قصتها في اول الكتاب ثم النقوض قد يكون

قدومه
 معينا معلوما وقد لا يكون اما المعين فانه يكون مفردا
 وقد يكون مركبا وقد لا يكون كذلك لا مفردا ولا مركبا وكذلك
 الامتعين فانه قد يكون مفردا وقد يكون مركبا وقد لا يكون
 كذلك لا هذا ولا ذاك وما هو المذكور منها في المقدمة فذلك
 يكفي في معرفة هذه الاقسام بانها ما هي في اصطلاح اهل
 النظر وكيفية التوجيه والجواب عنه مع انها لا يكون
 على الترتيب المذكور في هذا المقام يعرف من بعد ان شاء الله
 تعالى اما المعين الذي لا يكون مفردا ولا مركبا فمثاله ان
 يقال لا يضاق الحكم الى المشترك فيما قاس الحكم على المضروب
 مثلا بدليل التخلّف في فصل الله الى المشترك متحقق
 فيه وهو المعنى بالتخلّف وهذا القسم اولى بالتقديم
 في المعينات وغيرها لانه يكون مشهورا بكثر استعماله
 ولين قال لا نسلم بان التخلّف على الاطلاق ما يخرج
 المعنى عن العلية بل ما يخرج هو التخلّف لا مانع مختص
 اذ التخلّف لمانع مختص صادف مطلق التخلّف يعني شمل
 على ماهية المطلق ولا يكون محرجا
 المطلق اصنافا

قدومه
 معينا معلوما وقد لا يكون اما المعين فانه يكون مفردا
 وقد يكون مركبا وقد لا يكون كذلك لا مفردا ولا مركبا وكذلك
 الامتعين فانه قد يكون مفردا وقد يكون مركبا وقد لا يكون
 كذلك لا هذا ولا ذاك وما هو المذكور منها في المقدمة فذلك
 يكفي في معرفة هذه الاقسام بانها ما هي في اصطلاح اهل
 النظر وكيفية التوجيه والجواب عنه مع انها لا يكون
 على الترتيب المذكور في هذا المقام يعرف من بعد ان شاء الله
 تعالى اما المعين الذي لا يكون مفردا ولا مركبا فمثاله ان
 يقال لا يضاق الحكم الى المشترك فيما قاس الحكم على المضروب
 مثلا بدليل التخلّف في فصل الله الى المشترك متحقق
 فيه وهو المعنى بالتخلّف وهذا القسم اولى بالتقديم
 في المعينات وغيرها لانه يكون مشهورا بكثر استعماله
 ولين قال لا نسلم بان التخلّف على الاطلاق ما يخرج
 المعنى عن العلية بل ما يخرج هو التخلّف لا مانع مختص
 اذ التخلّف لمانع مختص صادف مطلق التخلّف يعني شمل
 على ماهية المطلق ولا يكون محرجا
 المطلق اصنافا

قطعا فلو كان المطلق مخرجاً لوجب ان يكون هذا المعين
وهو التخلف لما منع مختص مخرجاً وليس كذلك بالضرورة
فاعتبر ما عرفت في السبب اذا استعمل في محل قابل للقطع
ولم يظروا ان يحكم عليه انه لا يكون قطعاً واذا استعمل في
محل غير قابل للقطع فلا يحكم عليه ولا يعلم انه ذلك ثم ما ذكرتم
في التخلف وهو التخلف لما منع مختص اذا المانع المختص
متحقق في فصل اللهالي لانه اذا لم يكن متحققا لتحقيق الحكم فيه
بالمقتضى السالم عن المعارض وهو المانع المختص ولين
منع الحكم حينئذ فنقول المعنى بالمانع ان يكون راجعاً على
المانع ما يعارضه وينافيه وذلك من لوازم انتفاء الحكم فيكون
الحكم لو ازم انتفائه بالضرورة فالسبب بقول المانع المختص
غير متحقق فيها اذ لو كان متحققا لوقع التعارض بين مقتضى
المانع حينئذ على ما عرفت في التلازم سقوالاً وجواباً وكذلك
اذا ادعي الحكم في النقص على تقدير الاضافة والخصم منع
كما اذا قيل الحكم الاصل لا يضاف الى المشترك اذ لو اضيف
اليه ثبت الحكم في فصل اللهالي علمه بالعلة وهو المشترك لانه
اذا كان مضافاً اليه كان مشتركاً

او التخليف المطلق
المانع مختص
ليس يخرج
المعنى عن
العلية فاعبر
بالسبب اعلم
بانه لا يكون في
محل غير قابل
للقطع
فان كان
المانع المختص
متحققا
فلا يحكم
عليه
ولا يعلم
انه ذلك
ثم ما ذكرتم
في التخلف
وهو التخلف
لما منع
مختص
اذا المانع
المختص
متحقق
في فصل
اللهالي
لانه اذا
لم يكن
متحققا
لتحقيق
الحكم فيه
بالمقتضى
السالم
عن المعارض
وهو المانع
المختص
ولين
منع الحكم
حينئذ
فنقول
المعنى
بالمانع
ان يكون
راجعاً على
المانع
ما يعارضه
وينافيه
ذلك من
لوازم
انتفاء
الحكم
فيكون
الحكم
لو ازم
انتفائه
بالضرورة
فالسبب
بقول
المانع
المختص
غير
متحقق
فيها
اذ لو
كان
متحققا
لوقع
التعارض
بين
مقتضى
المانع
حينئذ
على
ما عرفت
في
التلازم
سقوالاً
وجواباً
وكذلك
اذا ادعي
الحكم
في
النقص
على
تقدير
الاضافة
والخصم
منع
كما اذا
قيل
الحكم
الاصل
لا يضاف
الى
المشترك
اذ لو
اضيف
اليه
ثبت
الحكم
في
فصل
اللهالي
علمه
بالعلة
وهو
المشترك
لانه
اذا كان
مضافاً
اليه
كان
مشتركاً

علة بالضرورة ضرورة انتفاء الاضافة اليه اذ لم يكن علة
وذلك لانه لا يضاف اليه او يضاف الي ما يضاف اليه الاضافة
اليه وهو العلة الموشية لما مر من الدلالة على
كل واحد منها فالخصم وهو المانع في هذا المقام يمنع الحكم على
تقدير الاضافة ونقول لا يثبت بالمانع فالسبب وهو الذي
يتوجه الى توجيه النقص بقول لا نسلم بان المانع متحقق
على تقدير الاضافة ولين قال المانع المستمر واقع في الواقع
فيقول غير واقع والواقع التعارض بينهما وانه عاقلان
الاصل الى آخر ما مر في التلازم سقوالاً وجواباً او يقال الحكم
في الاصل لا يضاف الى المشترك اذ لو اضيف اليه لكان علة
لما مر ولو كان علة لكانت العلية من لوازم الاضافة ويلزم
من هذا عدم الاضافة في نفس الامر وذلك لانه اذا تحقق
احدهما وهو اما التلازم او الملازمة يتحقق الحكم في فصل
اللهالي علمه بالعلة اذ العلة لازمة عند تحقق احدهما بالضرورة
ولا يتحقق الحكم في تلك الصورة فلا يتحقق احدهما وهو
اما الاضافة او العلية واما كان
لا يتحقق الاضافة ضرورة

او التخليف المطلق
المانع مختص
ليس يخرج
المعنى عن
العلية فاعبر
بالسبب اعلم
بانه لا يكون
في محل غير
قابل للقطع
فان كان
المانع المختص
متحققا
فلا يحكم
عليه
ولا يعلم
انه ذلك
ثم ما ذكرتم
في التخلف
وهو التخلف
لما منع
مختص
اذا المانع
المختص
متحقق
في فصل
اللهالي
لانه اذا
لم يكن
متحققا
لتحقيق
الحكم فيه
بالمقتضى
السالم
عن المعارض
وهو المانع
المختص
ولين
منع الحكم
حينئذ
فنقول
المعنى
بالمانع
ان يكون
راجعاً على
المانع
ما يعارضه
وينافيه
ذلك من
لوازم
انتفاء
الحكم
فيكون
الحكم
لو ازم
انتفائه
بالضرورة
فالسبب
بقول
المانع
المختص
غير
متحقق
فيها
اذ لو
كان
متحققا
لوقع
التعارض
بين
مقتضى
المانع
حينئذ
على
ما عرفت
في
التلازم
سقوالاً
وجواباً
وكذلك
اذا ادعي
الحكم
في
النقص
على
تقدير
الاضافة
والخصم
منع
كما اذا
قيل
الحكم
الاصل
لا يضاف
الى
المشترك
اذ لو
اضيف
اليه
ثبت
الحكم
في
فصل
اللهالي
علمه
بالعلة
وهو
المشترك
لانه
اذا كان
مضافاً
اليه
كان
مشتركاً

انتفاء الاضافة اولاً زمتها او بقول لا يضاف الحكم
في الاصل الى المشترك اذ لو اضيف كان الحكم ثابتاً
هنا اي في الفرع بعين ما ذكرتم وليس منع فذكر المنع
في ابطال ما سعي في اثباته وذكر باطل لان الحكم على تقدير
من لوازم عدم الحكم وقد كان العدم من لوازم العلم
لما مر من الدلالة على عدم الاضافة السالبة
عن المعارض وهو الحكم في الفرع ولما كان الحكم في الفرع
من لوازم الاضافة كانت الاضافة منتفية فانه
اذا تحقق احدهما وهو ما لا يلزم او الملزوم ثبت الحكم
في النقص وهو الاصل بالعلية وليس منع العلية
فبقول عليه المشترك من لوازم احدهما مطلقاً فان
عدم الحكم في الفرع من لوازم عدم العلية بالادلة الظاهرة
ولم يثبت الحكم في النقص فلا يثبت احدهما مطلقاً
ويلزم من انتفاء احدهما مطلقاً انتفاء الاضافة
بالضرورة او يقال لو اضيف لتحقيق احدهما وهو

الحكم في الاصل الى المشترك
اصح

في الاصل الى المشترك
في الفرع من لوازم عدم العلية بالادلة الظاهرة
ولم يثبت الحكم في النقص فلا يثبت احدهما مطلقاً
ويلزم من انتفاء احدهما مطلقاً انتفاء الاضافة
بالضرورة او يقال لو اضيف لتحقيق احدهما وهو

اما العلية او الحكم في الفرع ولو تحقق احدهما لتحقيق الحكم
في النقص علماً بالعلية ولم يتحقق الحكم في النقص فلا
يتحقق احدهما ويلزم من هذا انتفاء الاضافة او يقال
لو اضيف لتحقيق العلية او الحكم في النقص ولو تحقق
احدهما لتحقيق الحكم في النقص علماً بالعلية او يقال لو اضيف
لتحقق الحكم في الفرع او في النقص لما مر ولو تحقق احدهما لتحقيق
في النقص علماً بالعلية هذا اذا تمسك بالدليل الخاص
وهو المشترك على تقدير كونه علة فاما اذا تمسك بالدليل
العام لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة اموالكم او غيره فيما نحن
فيه فذكر معارضته مثله لانه اذا قال لا يضاف الى المشترك
اذ لو اضيف لثبت الحكم في فضل الله لقوله صلى الله عليه وسلم
ادوا زكاة اموالكم فيقال يضاف الى المشترك لانه اذا
لم يضاف الى المشترك لثبت في فضل الله لقوله عليه السلام
ادوا زكاة اموالكم وكذلك اذا قال لا يضاف الى المشترك
اذ لو اضيف لكان المشترك علة ولو تحقق احدهما لثبت
الحكم لقوله عليه السلام ادوا زكاة اموالكم
فيقال يضاف الى المشترك لانه اذا

الحكم في الاصل الى المشترك
اصح

في الاصل الى المشترك
في الفرع من لوازم عدم العلية بالادلة الظاهرة
ولم يثبت الحكم في النقص فلا يثبت احدهما مطلقاً
ويلزم من انتفاء احدهما مطلقاً انتفاء الاضافة
بالضرورة او يقال لو اضيف لتحقيق احدهما وهو

في حكمه في الفرع على ما عرف قال ان يرجع الى النقص
المركب وذكر هو الفصل الاخر مع انه لا تفاوت في
التوجيه بين ما ذكرنا والمركب كحلي الصبيته مثلا
الا وان يتبدل لفظ الله في بلفظ الحلي كما يقال لا يضاهي
الحكم في الاصل الى المشترك بل ليدل التخلّف في حلي الصبيته
او يقال لا يضاهي اذ لو اضيف لنبت الحكم في حلي الصبيته
الى اخر ما تر في قبله غير انه يقال في الجواب عن المركب ان
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته لا يخلو عن ان يكون
ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فلا نسلم تحقق العدم
في حلي الصبيته ولين قال العدم واقع فلو كان الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته واقعا لكان ذلك العدم
باقيا عند وقوع هذا الوجوب في الواقع والا لما كان
واقعا وان وقع اذ الكلام فيه فنقول ذلك العدم يبقى
اذا كان الوجوب واقعا تحقيقا اما اذا كان واقعا في حلي
تقديره فلا نسلم على انه الوجوب في المضروب لا يخالف
الوجوب في الحلي على من ذهب الى حيف رحمة الله

فحينئذ يمنع العدم في الحلي عما ذكرنا التقدير بناء على هذا
المذهب واذا لم يكن العدم واقعا لا يتحقق فلا يتجده
نقضا هذا اذا كان الوجوب ثابتا في المضروب من اموال
الصبيته اما اذا لم يكن كذلك لا يتجده نقضا اذ الفرع راجح
على النقص لا نه اذا لم يكن راجحا عليه لنبت الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته بالقياس على المضروب
من اموال البالغة ولم ينبت له فيكون راجحا واذا كان
فلا يتحقق في النقص ما يتحقق في الاصل والفرع من المعاني
الموجبة للحكم فكيف يتخلف عنه الحكم فهذا ما يعارض من مثله
لانه اذا قال لا يكون الفرع راجحا على النقص بتقدير عدم
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته اذ لو كان راجحا
لنبت الوجوب في المضروب من اموال الصبيته بالقياس
على المضروب من اموال البالغة ولم ينبت له فلا يكون راجحا
فنقول ما ذكرنا من القياس باطلا اذ الاصل لا يقصر عن
الفرع على تقديره في الحكم في الفرع او عدمه والفرع راجح
النقص فيكون الاصل راجحا على النقص وكذلك النقص
لا يقصر عن المضروب من اموال الصبيته لا ستواهم

في حكمه في الفرع على ما عرف قال ان يرجع الى النقص
المركب وذكر هو الفصل الاخر مع انه لا تفاوت في
التوجيه بين ما ذكرنا والمركب كحلي الصبيته مثلا
الا وان يتبدل لفظ الله في بلفظ الحلي كما يقال لا يضاهي
الحكم في الاصل الى المشترك بل ليدل التخلّف في حلي الصبيته
او يقال لا يضاهي اذ لو اضيف لنبت الحكم في حلي الصبيته
الى اخر ما تر في قبله غير انه يقال في الجواب عن المركب ان
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته لا يخلو عن ان يكون
ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فلا نسلم تحقق العدم
في حلي الصبيته ولين قال العدم واقع فلو كان الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته واقعا لكان ذلك العدم
باقيا عند وقوع هذا الوجوب في الواقع والا لما كان
واقعا وان وقع اذ الكلام فيه فنقول ذلك العدم يبقى
اذا كان الوجوب واقعا تحقيقا اما اذا كان واقعا في حلي
تقديره فلا نسلم على انه الوجوب في المضروب لا يخالف
الوجوب في الحلي على من ذهب الى حيف رحمة الله

في حكمه في الفرع على ما عرف قال ان يرجع الى النقص
المركب وذكر هو الفصل الاخر مع انه لا تفاوت في
التوجيه بين ما ذكرنا والمركب كحلي الصبيته مثلا
الا وان يتبدل لفظ الله في بلفظ الحلي كما يقال لا يضاهي
الحكم في الاصل الى المشترك بل ليدل التخلّف في حلي الصبيته
او يقال لا يضاهي اذ لو اضيف لنبت الحكم في حلي الصبيته
الى اخر ما تر في قبله غير انه يقال في الجواب عن المركب ان
الوجوب في المضروب من اموال الصبيته لا يخلو عن ان يكون
ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فلا نسلم تحقق العدم
في حلي الصبيته ولين قال العدم واقع فلو كان الوجوب
في المضروب من اموال الصبيته واقعا لكان ذلك العدم
باقيا عند وقوع هذا الوجوب في الواقع والا لما كان
واقعا وان وقع اذ الكلام فيه فنقول ذلك العدم يبقى
اذا كان الوجوب واقعا تحقيقا اما اذا كان واقعا في حلي
تقديره فلا نسلم على انه الوجوب في المضروب لا يخالف
الوجوب في الحلي على من ذهب الى حيف رحمة الله

في الحكم 2 فكل من الاصل راجحاً على المضروب من اموال الصبيته
واذا كان راجحاً فلا يصح قياسه عليه وغير القياس في غير
التعارض فلا يتم ما ذكرتم التمسك او يقال الوجوب في المضروب
من اموال الصبيته لا يخلو عن ان يكون ثابتاً او لا يكون ثابتاً
فلا تسلم تحقق العدم في حلي الصبيته وان لم يكن ثابتاً عند
الصورتين ائني في الفرع اجماعاً وذلك لان العدم لا يشهد في
عندنا في حلي البالغة وعندنا مضروباً للصبيته ضرورة تحقق الوجوب
الوجوب ثابت في حلي البالغة وعندنا مضروباً للصبيته ولو كان
الى المشترك على ما عرف في فصل القياس فيندفع النقص
او يقال الوجوب في احدي الصورتين ائني حلي البالغة ومضروب
الصبيته راجحاً على الوجوب في حلي الصبيته بالانتفاء فان عندنا
الوجوب في حلي البالغة راجحاً وعندنا الوجوب في مضروب الصبيته
واذا كان راجحاً فلا يتجه نقضاً وذلك لان الوجوب في المضروب
من اموال الصبيته لا يخلو عن ان يكون ثابتاً او لا يكون فان كان ثابتاً
فلا يرد اذا العدم ممنوع وان لم يكن ثابتاً فكذا اذا الوجوب
فيه لا يترجح على الوجوب في النقض فيترجح الوجوب في الفرع
على الوجوب في النقض لا محالة والرجحان مانع عما عرفت
فصل في النقض المجهول وهو الذي لا يكون بحيث

فصل في النقض المجهول وهو الذي لا يكون بحيث
فصل في النقض المجهول وهو الذي لا يكون بحيث

من صور النقوض كما يقال لا يضاف الحكم في الاصل الى
المشترك اذ لو اضيف لكان المشترك علة ولو كان علة
لثبت الحكم في كل صورة من صور وجود هذه العلة علماً
بالعلة والحكم غير ثابت في البعض من تلك الصور ضرورة
انتفاء العلة او الحكم لما عرف الدلالة فلا تكون الاضافة
متحققة او يقال الحكم مع العلة يعني عليه المشترك غير
ثابت في البعض منها بالدلالة على انتفايها والمجموع
في كل صورة من صور وجود العلة فلو ازم ذلك ليقدر
وهو الاضافة فينتفي الازم ولا يقال لو كان علة لكان
الحكم ثابتاً في كل صورة من صور وجود المشترك لانه في
حيز المنع على اعتبار ان يكون علة في البعض من الصور
دون البعض منها او يقال لا يضاف الحكم في الاصل الى المشترك
ضرورة بخلاف الحكم عنه في البعض من الصور وذلك لان المشترك
متحقق في صورة من صور العدم او العدم في صورة من
صور المشترك لقيام الدليل

فصل في النقض المجهول وهو الذي لا يكون بحيث
فصل في النقض المجهول وهو الذي لا يكون بحيث

على كل واحد منهما اما على الاول فلان الحكم بتقدير ثبوت
 يضاف اليه لما مر واما على الثاني فلان الثاني للحكم
 ما يتنافى في صورة من تلك الصور فيكون الدليل
 على كل واحد منهما فيتحقق احدها باليد ويلزم من
 لزوم اتهما كان عدم الاضافة لانه اذا تحقق احدهما تحقق
 المشترك في صورة ولا حكم فيها فيكون الحكم متخلفا عن
 والتخلف مانع على ما عرف ثم المحل لا يمنع الحكم في كل
 صورة من صور وجود العلة على طريق المناقضة وقار
 لا يثبت الحكم في كل صورة من تلك الصور بالمانع عن
 الحكم في البعض منها وانه متعدد غاية التعدد او يقال
 بطريق المعارضة ما ذكرتم وان دل على عدم الاضافة
 لكن عندنا ما يدعى على الاضافة وذكر لان الحكم في الاصل اذا
 لم يكن مضافا الى المشترك لما كان المشترك علة يثبت به
 الحكم واذا لم يكن علة للحكم لما كان الحكم ثابتا في كل صورة
 من صور عدم كونه علة بالنا في السالم عن معارضة كونه
 علة وقد تحقق في البعض منها بالدلالة على الحكم
 وهو بطلان الدلائل
 وهو عدم الحكم في
 كل صورة من صور عدم كونه علة

فنستفي الا لازم وجنيد بتحقيق الاضافة وكذلك في الوجه
 الاخر يقول بطريق المعارضة على حسب ما قال به السالك
 ان الحكم ثابت في صورة من صور وجود المشترك او المشترك
 في صورة من صور الحكم ضرورة ثبوت الحكم مع المشترك
 في الاصل او فيه وفي غيره ويلزم من لزوم اتهما كان اضافة
 الحكم الى المشترك اذا المشترك علة في صورة ثبوت الحكم
 معه لما مر فالدلالة السالبة عن معارضة عدم الحكم
 اوله اذا لم تكن علة لما ثبت الحكم في تلك الصورة بالنا في السالم
 عن معارضة كونه علة واذا كان علة يضاف الحكم اليه فيها بالنا في السالم
 ولين قال يمكن ان يكون علة في البعض من الصور
ولا يكون علة في البعض فلم قلتم بانه يكون علة في الاصل
 فيقول هذا المنع وارد عليكم فلا يتعارض بالحوار عنه ثم
 النقض المجقول جاز ان يكون مركبا وان لا يكون لانه اذا
 قال لا يضاف الحكم الى المشترك بدليل التخلف في صورة
 من صور وجود المشترك فلا يعلم بانها ماهي من الصور
 ولا يكون علة في البعض فلم قلتم بانه يكون علة في الاصل
 فيقول هذا المنع وارد عليكم فلا يتعارض بالحوار عنه ثم
 النقض المجقول جاز ان يكون مركبا وان لا يكون لانه اذا
 قال لا يضاف الحكم الى المشترك بدليل التخلف في صورة
 من صور وجود المشترك فلا يعلم بانها ماهي من الصور

فصل

والصالحه للنقض فيما نحن فيه ^{مركب من نوعين أصهائي}
واما النقض المفرد فهو الحكم المجرد عن مساعدة الخصم ^{المتكامل من جعل المستند على ما}
نحو العدم في مال المدين او الصبي المجنون مثلا فان ^{شأن النقض}
العدم فيها علم مذهب ابي حنيفة واصحابه ^{رضي الله عنهم}
والشافعي ومن تابعه رحمهم الله لا يساعدونهم فيه ^{اي في هذه الصور}
فعدم المساعدة مما يؤهم عدم الصحة غير ان القياس ^{اي صحة النقض اصهائي}
الوجودي ينقض بالعدم والعدم فيها هو مذهب ^{فان بالوجود ينقض العدم والقياس}
القياس فيصير العدم حجة عليه فيقال لا يضاف ^{فان النقض اذ يفرض في جانب الناقض اصهائي}
الحكم في الاصل الى المشترك اذ لو اضيف ثبت الحكم ^{الحكم في الاصل الى المشترك اصهائي}
علا بالعلة ولم يثبت لما ذكرتم او يقال لا يضاف الى ^{الدلالة على العدم اصهائي}
المشترك اذ لو اضيف لكان المشترك علة ولو تحقق ^{اصهائي}
احدها وهو اما الاضافة او العلية لثبت الحكم ولم يثبت ^{عليه المشترك اصهائي}
لما ذكرتم او يقال لا يضاف الى المشترك اذ لو اضيف اليه ^{الحكم في المشترك اصهائي}
ثبت الحكم في الفرع ولو تحقق احدهما وهو اما اللان ^{الحكم في الفرع اصهائي}
او الملزوم لثبت الحكم ثم لم يثبت لما ذكرتم فاعتبر الفرع ^{اصهائي}

علا على ما في المتن
فانما النقض المفرد
هو الحكم المجرد
عن مساعدة الخصم
نحو العدم في مال
المدين او الصبي
المجنون مثلا فان
العدم فيها علم
مذهب ابي حنيفة
واصحابه والشافعي
ومن تابعه رحمهم
الله لا يساعدونهم
فيه

فان بالوجود ينقض
العدم والقياس
فيصير العدم حجة
عليه فيقال لا
يضاف الحكم في
الاصل الى المشترك
اذ لو اضيف ثبت
الحكم

بما عرفت في الاول من التوجيهات والجواب عنهم واعلم ^{اصهائي}
بان الحكم في الفرع لا يخلو عن ان يكون لازما او موازما للعدم ^{لازم}
في النقض نحو الوجوب في حلي البالغة للعدم ^{لازم}
من اموال الصبي والمجنونة او الصبي والمجنون ^{لازم}
لازما او موازما للعدم في حلي الوجوب في حلي البالغة ^{لازم}
للعدم في المضروب من اموال المدبونة والمدبونة ^{لازم}
الوجوب في حلي البالغة لازما على تقدير العدم في المضروب ^{لازم}
من اموال الصبي اذ العدم لا يشمل الصورتين بالاجماع ^{لازم}
اما عندنا فلا وجوب في حلي البالغة واما عندنا فلا وجوب ^{لازم}
في المضروب من اموال الصبي ولا يكون لازما على تقدير ^{لازم}
العدم في المضروب من اموال المدبونة لا ختم ان يكون ^{لازم}
العدم شاملا للصورتين فان للشافعي رحمه الله قولين ^{لازم}
في كل واحد من هاتين الصورتين فان كان الوجوب ^{لازم}
في الفرع من لوازم العدم في النقض على ما عرفت فنقول ^{لازم}
العدم في النقض كالعدم ^{لازم}

فان الحكم في الفرع
لا يخلو عن ان يكون
لازما او موازما
للعدم في النقض
نحو الوجوب في حلي
البالغة للعدم من
اموال الصبي والمجنونة
او الصبي والمجنون
لازما او موازما
للعدم في حلي الوجوب
في حلي البالغة
للعدم في المضروب
من اموال المدبونة
والمدبونة الوجوب
في حلي البالغة
لازما على تقدير
العدم في المضروب
من اموال الصبي
اذ العدم لا يشمل
الصورتين بالاجماع
اما عندنا فلا وجوب
في حلي البالغة
واما عندنا فلا وجوب
في المضروب من
اموال الصبي ولا يكون
لازما على تقدير
العدم في المضروب
من اموال المدبونة
لا ختم ان يكون
العدم شاملا
لصورتين فان
للشافعي رحمه الله
قولين في كل واحد
من هاتين الصورتين
فان كان الوجوب في
الفرع من لوازم
العدم في النقض على
ما عرفت فنقول
العدم في النقض
كالعدم

المعلا القايين
اصهائي

الحكم الى المشترك
اصهائي

لا يكون ثابتا في مال الصبي مثلا لا مخلوق ان يكون ثابتا اولا يكون
وايما كان يكون ما ذكرنا من القياس سالما عن النقص اما اذا
لم يكن ثابتا فظاهر اذا القياس ينتقض بالعدم والعدم
لا يكون ثابتا واما اذا كان ثابتا فكذا لا اذا الوجوب ثابت
في الفرع حينئذ ضرره وجود ملزوم وهو العدم في النقص
والوجوب في الفرع دون النقص مما ينافي الموجب المشترك هو العدم
في النقص او بقول العدم في النقص لا مخلوق ان يكون ثابتا
اولا يكون وايما كان يكون الحكم في الاصل مضافا الى المشترك
اما اذا لم يكن ثابتا فالمناسبة السالمة عن التخلف واما
اذا كان ثابتا فالمناسبة السالمة عن العدم في الفرع اذا
الوجوب ثابت فيه حينئذ وان لم يكن الوجوب في الفرع
من لوازم العدم في النقص كما مر ذكره وهو مال المدعي
مثلا فالجواب عنه بالفرق كما في سائر النقوض او بتغيير
المدعى وانه بطريق شئ واعلم اولا بالحكم لا يتجه نقض
في صورة اصلها

ان الحكم في مال الصبي لا يكون ثابتا اولا
لان الحكم في مال الصبي لا يكون ثابتا اولا
لان الحكم في مال الصبي لا يكون ثابتا اولا

وجوديا كان ذكر الحكم او عديميا الا وان يكون المشترك
بين الاصل والفرع متحققا في محل ذلك الحكم فلو عين المعلل
مشتركا لا يتحقق هو في محل ذلك الحكم فلا يتجه نقضا وهو
المعنى في الجواب عنه بالفرق كما قال الفرع راجح على النقص
وذلك لان المتنازع في الحكم لا يكون مشغولا بالحاجة
الاصلية على معنى انها هي اللازمة عليه شرعا بخلاف مال
المدعى فانه هو المشغول بها وهو فاضا الدين الواجب
عليه فيكون الوجوب في الفرع مشتملا على المصلحة الصافية
عن المفسدة فلو كان المعنى في المشترك ما هو الموجب
للاجوب المبين وصفه فلا يكون المشترك متحققا في تلك
الصورة فاعتبر بما عرفت واما الجواب عنه بالتغيير
يعني بتغيير المدعى لفظا كما اذا ادعى الوجوب اولا في الحكم
ثم يقول ثانيا المدعى انتفاء المجموع المركب من العدم هنا
اي في الحكم والوجوب منه اي في مال المدعى مثلا بالتغيير
في اللفظ لا غير لانه اذا ادعى الوجوب في الحكم فانه يدعي

وجوديا كان ذكر الحكم او عديميا الا وان يكون المشترك
بين الاصل والفرع متحققا في محل ذلك الحكم فلو عين المعلل
مشتركا لا يتحقق هو في محل ذلك الحكم فلا يتجه نقضا وهو
المعنى في الجواب عنه بالفرق كما قال الفرع راجح على النقص
وذلك لان المتنازع في الحكم لا يكون مشغولا بالحاجة
الاصلية على معنى انها هي اللازمة عليه شرعا بخلاف مال
المدعى فانه هو المشغول بها وهو فاضا الدين الواجب
عليه فيكون الوجوب في الفرع مشتملا على المصلحة الصافية
عن المفسدة فلو كان المعنى في المشترك ما هو الموجب
للاجوب المبين وصفه فلا يكون المشترك متحققا في تلك
الصورة فاعتبر بما عرفت واما الجواب عنه بالتغيير
يعني بتغيير المدعى لفظا كما اذا ادعى الوجوب اولا في الحكم
ثم يقول ثانيا المدعى انتفاء المجموع المركب من العدم هنا
اي في الحكم والوجوب منه اي في مال المدعى مثلا بالتغيير
في اللفظ لا غير لانه اذا ادعى الوجوب في الحكم فانه يدعي

وجوديا كان ذكر الحكم او عديميا الا وان يكون المشترك
بين الاصل والفرع متحققا في محل ذلك الحكم فلو عين المعلل
مشتركا لا يتحقق هو في محل ذلك الحكم فلا يتجه نقضا وهو
المعنى في الجواب عنه بالفرق كما قال الفرع راجح على النقص
وذلك لان المتنازع في الحكم لا يكون مشغولا بالحاجة
الاصلية على معنى انها هي اللازمة عليه شرعا بخلاف مال
المدعى فانه هو المشغول بها وهو فاضا الدين الواجب
عليه فيكون الوجوب في الفرع مشتملا على المصلحة الصافية
عن المفسدة فلو كان المعنى في المشترك ما هو الموجب
للاجوب المبين وصفه فلا يكون المشترك متحققا في تلك
الصورة فاعتبر بما عرفت واما الجواب عنه بالتغيير
يعني بتغيير المدعى لفظا كما اذا ادعى الوجوب اولا في الحكم
ثم يقول ثانيا المدعى انتفاء المجموع المركب من العدم هنا
اي في الحكم والوجوب منه اي في مال المدعى مثلا بالتغيير
في اللفظ لا غير لانه اذا ادعى الوجوب في الحكم فانه يدعي

وجوديا كان ذكر الحكم او عديميا الا وان يكون المشترك
بين الاصل والفرع متحققا في محل ذلك الحكم فلو عين المعلل
مشتركا لا يتحقق هو في محل ذلك الحكم فلا يتجه نقضا وهو
المعنى في الجواب عنه بالفرق كما قال الفرع راجح على النقص
وذلك لان المتنازع في الحكم لا يكون مشغولا بالحاجة
الاصلية على معنى انها هي اللازمة عليه شرعا بخلاف مال
المدعى فانه هو المشغول بها وهو فاضا الدين الواجب
عليه فيكون الوجوب في الفرع مشتملا على المصلحة الصافية
عن المفسدة فلو كان المعنى في المشترك ما هو الموجب
للاجوب المبين وصفه فلا يكون المشترك متحققا في تلك
الصورة فاعتبر بما عرفت واما الجواب عنه بالتغيير
يعني بتغيير المدعى لفظا كما اذا ادعى الوجوب اولا في الحكم
ثم يقول ثانيا المدعى انتفاء المجموع المركب من العدم هنا
اي في الحكم والوجوب منه اي في مال المدعى مثلا بالتغيير
في اللفظ لا غير لانه اذا ادعى الوجوب في الحكم فانه يدعي

انتفاء المجموع لا محالة ولين قال هذا مسلم لكنه اذا ادعي
انتفاء المجموع فانه لا يدعي الوجوب في الحكي فكيف يمكن
في معناه فنقول انه في معناه باعتبار انتفاء المجموع وهو
المعنى والاتحاد في المعنى ثم المدعي وهو انتفاء المجموع
ثابت اما بالضرورة او بالقياس السالم عن التخلّف وذلك
لان الوجوب في مال المديون لا مخلو فان كانت ثابتة او لا
فان لم تكن ثابتة فظاهر وان كان فكذلك ضرورة لتحقيق الوجوب
في الحكي حيث لا يثبت من القياس السالم عن التخلّف في مال
المديون او نقول بالقياس عليهما او على احدهما ولين منع الوجوب
في الحكي عما يقدر الوجوب في مال المديون بناء على الاجماع المركب
فذلك لا يجدي نفعا لان للشاخي قولين في كل واحد من الاجماع
هاتين الصورتين والاولى للمحلل ان يتسكّر باحدهما لا على
التعيين وهو اما الضرورة او القياس السالم عن التخلّف ولا
يتعرض بالترديد الا لتحقيق احدهما وقد يقال في الجواب
عن المفرد ان المدعي اخذ الحكمين وهو اما الوجوب في الحكي
او العدم في مال المديون وقد حقق احدهما اما بالضرورة
 او بالقياس السالم عن التخلّف

انتفاء المجموع لا محالة ولين قال هذا مسلم لكنه اذا ادعي
 انتفاء المجموع فانه لا يدعي الوجوب في الحكي فكيف يمكن
 في معناه فنقول انه في معناه باعتبار انتفاء المجموع وهو
 المعنى والاتحاد في المعنى ثم المدعي وهو انتفاء المجموع
 ثابت اما بالضرورة او بالقياس السالم عن التخلّف وذلك

لان الوجوب في مال المديون لا مخلو فان كانت ثابتة او لا
 فان لم تكن ثابتة فظاهر وان كان فكذلك ضرورة لتحقيق الوجوب
 في الحكي حيث لا يثبت من القياس السالم عن التخلّف في مال
 المديون او نقول بالقياس عليهما او على احدهما ولين منع الوجوب
 في الحكي عما يقدر الوجوب في مال المديون بناء على الاجماع المركب

او بالقياس السالم عن النقص ثم التخيير فيه هو البغير
 في اللفظ كذلك اذا الوجوب في الحكي هو واحد الحكمين ولين قال
 لو كان كما ذكرتم لكان نفي ذلك الوجوب على التعيين نفيا
 للمدعي كافي الاول ولا يمكن كذلك فنقول الاتحاد بينهما
بحسب الماهية ونفي المعنيين هو نفي الماهية مع البغير
وهو الذي يعينه فلا يكون نفيا للمدعي وهو ماهية احدهما
ثم التوجيه ظاهر في كل صورة من صور النقص اذا كان
المشترك معينا فاما اذا لم يكن معينا فلا لانه لا يعلم جوده
في صورة النقص فلا يمكن ان يقال بدليل تخلف الحكم عنه
في تلك الصورة اللهم الا ان يقال ما ذكرتم من المشترك تحقيق
في تلك الصورة ضرورة اشتراك الاصل معها فيما هو فيه في الاصل
والمعاني الموجبة للحكم كلا وجلة وهذا لا يليق بالمناظر
في دعواه فصل واعلم بان الواقع لا مخلو فان يكون
كل واحد من المقيس والمقيس عليه معينا كما يقال يجب في الحكي
 بالقياس على المضروب

او بالقياس السالم عن النقص ثم التخيير فيه هو البغير
 في اللفظ كذلك اذا الوجوب في الحكي هو واحد الحكمين ولين قال
 لو كان كما ذكرتم لكان نفي ذلك الوجوب على التعيين نفيا
 للمدعي كافي الاول ولا يمكن كذلك فنقول الاتحاد بينهما

بحسب الماهية ونفي المعنيين هو نفي الماهية مع البغير
 وهو الذي يعينه فلا يكون نفيا للمدعي وهو ماهية احدهما
 ثم التوجيه ظاهر في كل صورة من صور النقص اذا كان
 المشترك معينا فاما اذا لم يكن معينا فلا لانه لا يعلم جوده

في اللفظ كذلك اذا الوجوب في الحكي هو واحد الحكمين ولين قال
 لو كان كما ذكرتم لكان نفي ذلك الوجوب على التعيين نفيا
 للمدعي كافي الاول ولا يمكن كذلك فنقول الاتحاد بينهما

ثم التوجيه ظاهر في كل صورة من صور النقص اذا كان
 المشترك معينا فاما اذا لم يكن معينا فلا لانه لا يعلم جوده
 في تلك الصورة ضرورة اشتراك الاصل معها فيما هو فيه في الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

او كان المقبض معينا دون المقبض عليه كما يقال
تجب في الحلي بالقياس على صورة من صور الوجوب
او كان على العكس كما يقال تجب في صورة من صور
النزاع بالقياس على المضروب او لا يكون احدهما معينا
لهذا ولا ذلك كما يقال تجب في صورة من صور النزاع
بالقياس على صورة من صور الوجوب ثم السابا اذا
انتهض باقامة الفرق بين المقبض عليه والمقبض
في الاول فيقول لا يضاف الحكم في الاصل الى المشترك
لقيام الفرق بينهما اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلان
الوجوب ثابت في المضروب على تقدير كون الحادة
حليا مانعا عن الوجوب وعدم كونه مانعا ولا كذلك
في الحلي واما تفصيلا فلان الوجوب في المضروب لا يقضي
الى ضرر التثقيب والتثقيب خلاف الحلي فالاجابى
هو الذي ينشأ من الحكم الشرعي والتفصيل هو الذي
ينشأ من العقل فاعتبر ما عرفت والكلام في الثاني

المقبض عليه
المقبض
المضروب
الاجابى
الشرعي
العقل
الاجابى
الشرعي
العقل

المقبض عليه
المقبض
المضروب
الاجابى
الشرعي
العقل
الاجابى
الشرعي
العقل

الثالث فعلى السابا ان يعين صورة ليست بقاصرة
عن المقبض نحو المركب الحلي مثلا ويقول المقبض عليه
راجح على تلك الصورة لما مر في الاول وتامه في الرابع يعرف
من بعد واما في الرابع فيقول المقبض عليه يساوى صورة المعينة قاصرة
على راحة على هذه الصورة المعينة في صور النزاع
كما اذا قال المقبض عليه يساوى المضروب لا ستواتها في الحكم
والفرق بين بين المضروب والحلي المركبة في الذهب الفضة
اجمالا وتفصيلا على ما عرفت ولو كان المضروب راجحا على
الحلي المركبة والحلي غير قاصرة عن المقبض فيلزم رجحان
عليه المقبض على المقبض اذ المقبض عليه راجح على الحلي المركبة
ولو قال المقبض غير راجح على الحلي المركبة فلا تفاوت
فيه وليست مع عدم الرجحان فيقول المقبض غير راجح
عليها لكونه قاصرا او مساويا وذلك لان الحكم في المقبض
من ان يكون ثابتا او لا يكون فان لم يكن ثابتا فظاهر
الحكم في المقبض عليه

المقبض عليه
المقبض
المضروب
الاجابى
الشرعي
العقل
الاجابى
الشرعي
العقل

اموالكم او بالقباض على المقيش والاشتراف في الحكم مما وجب
 الا اشتوا في الحكمة على ما عرف فيكون الدليل والا على
 احدهما خرف دلائل الدليل على المساواة ولا يلزم على
 السائل ان يقول انه غير راجح عليها اي المقيش على
 المقيش

100

۱۳۴۳

الصورة نحو الحل المركبة مثلا اذا كان الاتحاد متحققا
 بينهما في الحكم وعدم الحكم كصور وجوب الزكوة في جواز اداء
 القيمة وامثاله والله اعلم بالصواب **فصل في القياس**
 المجهول وهو القياس على غير المعين من الصورة اصطلاح
 اهل النظر كما يقال يجب في هذه الصورة بالقياس في
 صورة من صور الوجوب ثم المعلق اذا قال يجب في الحل
 بالقياس على المضروب فالسائل يعارضه بالقياس المجهول
 ويقول لا يجب في الحل بالقياس على صورة من صور العدم
 فانه يقول ما ذكرتم معارض شئنا كما يقال يجب في الحل
 بالقياس على صورة من صور الوجوب ولين منع المغايرة
 فنقول نعم بل غير الاول نعني نقيس على غير المضروب
 من الصور ولين منع المغايرة بين هذا القياس وبين
 القياس على المضروب على اعتبار انهما لا يختلفان الا في
 المحل والاختلاف في المحل لا يوجب الاختلاف في الماهية كما
 ان الماهية مثلا اذا كان في هذا المحل اي التامة وفي الآخر خري

فانه يمكن ان كان مقول الاصل في الفرع يشتركان
 في الاول فيمالا يشتركان في الثاني وكذلك في الثاني
 يشتركان فيمالا يشتركان في الاول وليس قال
 لا سلم بان يكون هذا فضلا عن ان يكون ثابتا فيقول
 لا يشتركان في الاصل والفرع فيما هو بينهما اولا غير الاشتراك
 فيما هو بينهما ثانيا بالضرورة او نعتين في الجواب عنه
 صور النقص وبين الفرق بينهما وبين صورة النزاع المجهول
 اذا قال لا تحب في الحل بالقياس على صورة من صور العلم
 فنقول المقيس عليه لا يقتصر عن ثبات البذلة والمهنة
 لكونها أي الثابت مشغولة بالحاجة الاصلية وهي
 دفع تازلة الحر والبرد بخلاف المقيس وهو الحل واذا لم
 يكونا أي الثابت مشغولة بالحاجة الاصلية وهي
 دفع تازلة الحر والبرد بخلاف المقيس وهو الحل واذا لم
 يكونا أي الثابت مشغولة بالحاجة الاصلية وهي
 دفع تازلة الحر والبرد بخلاف المقيس وهو الحل واذا لم

والفرع والا يلزم الاستواء بينهما في الحكم حتى بين الحل
 وبين الثياب البذلة والمهنة مع الا فراق في الحكمة لما تر
 ان ثياب البذلة مشغولة بالحاجة الاصلية دون الحل وانه
 غير واقع في الواقع لانه اذا كان واقعا يلزم اما الترتيب بالمقتضى
 لا ضافة الحكم الى العلة او الترتيب بالمقتضى لا ضافة الحكم الى
 الفارق وذلك لان الحكم في الصورة الاولى من الصورتين
 مثلا اذا لم يكن مشتملا على ثابته عليه الحكم في الثانية والمعاني
 الموجبة للحكم فالعلة في الصورة الاولى من الصورتين هي
 هو المتحقق فيها من تلك المعاني لا محالة وثا هو المتحقق
 في الاولى منها فانه هو المتحقق في الثانية مع الزائد عليه والمجموع
 هو الفارق بين صورتين لما كان كذلك فنقول الحكم في الصورة
 الثانية منها لا يخلو ان يكون مضافا اليها هو المتشرك بينهما
 من المعاني الموجبة للحكم وهو الذي يكون علة في الاولى من
 صورتين اولا لا يكون فان لم يكن مضافا اليه الترتيب بالمقتضى يلزم
 لا ضافة الحكم الى العلة

سواء كان في الفرع
 في الفرع والا يلزم
 الاستواء بينهما في
 الحكم حتى بين الحل
 وبين الثياب البذلة
 والمهنة مع الا فراق
 في الحكمة لما تر
 ان ثياب البذلة مشغولة
 بالحاجة الاصلية دون
 الحل وانه غير واقع
 في الواقع لانه اذا كان
 واقعا يلزم اما الترتيب
 بالمقتضى لا ضافة الحكم
 الى العلة او الترتيب بالمقتضى
 لا ضافة الحكم الى الفارق
 وذلك لان الحكم في الصورة
 الاولى من الصورتين مثلا
 اذا لم يكن مشتملا على
 ثابته عليه الحكم في الثانية
 والمعاني الموجبة للحكم
 فالعلة في الصورة الاولى
 من الصورتين هي هو المتحقق
 فيها من تلك المعاني لا
 محالة وثا هو المتحقق في
 الاولى منها فانه هو المتحقق
 في الثانية مع الزائد عليه
 والمجموع هو الفارق بين
 صورتين لما كان كذلك
 فنقول الحكم في الصورة الثانية
 منها لا يخلو ان يكون مضافا
 اليها هو المتشرك بينهما من
 المعاني الموجبة للحكم وهو
 الذي يكون علة في الاولى من
 صورتين اولا لا يكون فان لم
 يكن مضافا اليه الترتيب بالمقتضى
 يلزم لا ضافة الحكم الى العلة

لأنه يستلزم أن يكون
مجموعاً من كذا

وان كان مضافاً اليه فلا يكون مضافاً الى الفارق وهو
المجموع المتحقق في الصورة الثانية منها لا غير
اذ الاضافة الى المشترك مما يمنع الاضافة الى غيره وهو
الفارق فيما نحن فيه وقد سبقت قصة المانع
في فصل القياس فلا نعيد ههنا مرة بعد اخرى واذا لم
يكن مضافاً الى الفارق يلزم الترك بالمقتضى لاضافة
الحكم اليه فعلم بان الاستواء في الحكم مع الافتراق في الحكمة
اذا كان واقعياً يلزم الترك بالمقتضى لاضافة الحكم الى
العلية اذ الفارق وما ترك على التقدير فذكر غير متروك
في نفس الامر على ما عرف في فصل التلازم وليس قال
من ثانياً كما اذا قال لا تجب في الحل بالقياس على صورة
من صور العدم فنقول لا نسلم بان هذا غير الاول وليس
قال نعتي به غير الاول على ما عرف في اول الفصل فنقول
ما ذكرتم وهو العدم غير ثابت في الفرع اذ لو كان ثابتاً لكان
العدم فيما ذكرنا من الصورة وهي ثبات البدلة والمهنة
مضافاً الى المشترك بالمناصفة السالبة عن معارضة الوجودات
فان لم يكن مشتركاً في الوجودات لم يكن مشتركاً في العدم

وهو العدم
فان لم يكن مشتركاً في الوجودات لم يكن مشتركاً في العدم

فان لم يكن مشتركاً في الوجودات لم يكن مشتركاً في العدم

لأنه يستلزم أن يكون
مجموعاً من كذا

في الفرع وليس قال لا يمكن التمسك بالمناصفة الدالة على
الاضافة في تعدية العدم اذ المناصفة هي مباشرة الفعل
الصالح لحصول المطلوب والعدم ليس بفعل عام معروف في نفس القياس
فيقول نحن لا نتمسك بالمناصفة الدالة على الاضافة في تعدية
العدم بل نتمسك بثبوت تعدية عما هو اللازم للعدم وهو اباحة
الترك ويقول العدم لا يكون ثابتاً في الحل اذ لو كان ثابتاً لكانت
الاباحة متحققة فيكون اللازم وهو الاباحة في تلك الصورة
مضافاً الى المشترك بالمناصفة الى اخر ما مر في فصل القياس
ولا يكون مضافاً لما بيننا من الفارق وذلك لان الثيب لما
كانت مشعولة بالحاجة الاصلية كانت الحاجة الى اباحة
الترك فيها فوق الحاجة الى اباحة الترك في الحل او يقول
لو كان العدم ثابتاً في الحل لكان العدم اولاً زمناً في تلك الصورة
مضافاً الى المشترك لقيام الدليل على احدهما ولا يكون مضافاً
لما بيننا وليس قاسم مرة بالثبوت كما اذا قال لا تجب في الحل
غير الاولين اي الاول والثاني وليس اثبت التغاير بينهما
فان لم يكن مشتركاً في الوجودات لم يكن مشتركاً في العدم

الوجود
فان لم يكن مشتركاً في الوجودات لم يكن مشتركاً في العدم

فان لم يكن مشتركاً في الوجودات لم يكن مشتركاً في العدم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وبين الال وبين على ما مر ذكره فيقول العدم غير ثابت
في الحال اذ لو كان ثابتا لثبت احد الامرين المذكورين وهو
اما لا يستواء في الحكم مع الافتراق في الحكمة او ايضا باجدة
التزك الى المشترك وما هو اللازم منها فذلك غير لازم في
نفس الامر لما مر من الدلائل وبين قاس من رابعة كما اذا
قال لا يحب في الحال بالقياس على صورة العدم
فحينئذ صورته اخرى نحو الله في الجواهر مثلا وثبتت
الفرق بينهما وبين الحال وذلك لان الملائمة في الال والجواهر
لا تكون الا وان يكون الال باقية على شكلها بخلاف الحال
ولو ثبت الفرق بينهما فيقول ما ذكرتم وهو العدم
في الحال غير ثابت اذ لو كان ثابتا لزم استواء بينهما
يعني بين الال والحال في الحكم مع الافتراق في الحكمة
والمجموع غير واقع في الواقع لما مر وبين قاس من رابعة
خامسة فيقول العدم غير ثابت اذ لو كان ثابتا لكان
العدم في الال مضافا الى المشترك بينهما وبين الحال

فان لم يرد
هنا كون العدم ثابتا
كون العدم في الال
مضافا الى المشترك
فان لم يرد
ولا

في قوله لا يكون الا وان يكون الال باقية على شكلها بخلاف الحال
فان لم يرد
هنا كون العدم ثابتا
كون العدم في الال
مضافا الى المشترك
فان لم يرد
ولا

ولا يكون مضافا لما مر ولين قاس من رابعة سادسة فيقول
بين الال وبين على ما مر ذكره فيقول العدم غير ثابت
في الحال اذ لو كان ثابتا لثبت احد الامرين المذكورين وهو
اما لا يستواء في الحكم مع الافتراق في الحكمة او ايضا باجدة
التزك الى المشترك وما هو اللازم منها فذلك غير لازم في
نفس الامر لما مر من الدلائل وبين قاس من رابعة كما اذا
قال لا يحب في الحال بالقياس على صورة العدم
فحينئذ صورته اخرى نحو الله في الجواهر مثلا وثبتت
الفرق بينهما وبين الحال وذلك لان الملائمة في الال والجواهر
لا تكون الا وان يكون الال باقية على شكلها بخلاف الحال
ولو ثبت الفرق بينهما فيقول ما ذكرتم وهو العدم
في الحال غير ثابت اذ لو كان ثابتا لزم استواء بينهما
يعني بين الال والحال في الحكم مع الافتراق في الحكمة
والمجموع غير واقع في الواقع لما مر وبين قاس من رابعة
خامسة فيقول العدم غير ثابت اذ لو كان ثابتا لكان
العدم في الال مضافا الى المشترك بينهما وبين الحال

فان لم يرد
هنا كون العدم ثابتا
كون العدم في الال
مضافا الى المشترك
فان لم يرد
ولا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان لم يرد
هنا كون العدم ثابتا
كون العدم في الال
مضافا الى المشترك
فان لم يرد
ولا

في المحاطبات والمكاتبات اللهم الا ان يظهر المراد بغيرنية
غير انها لا تكون معلومة تدل على المراد الا عند البعض والاولي
ان يقال لولا ارادة هذا المعين فلا مخلوق ان يكون غيره
مراد الاول كون فان لم يكن مراد الاصل يلزم تغطية النص
وانه غير واقع بل غير جائز وان كان مراد افلا مخلوق ان
يتحقق مدارية ارادة ذلك الغير لما يناقض شمول
عدم الارادة وجودا وعدما اولا يتحقق فان لم يتحقق
فظاهر اذ المدارية مما يستحيل وجودها في نفس الامر
فمن ارادة هذا المعين عند انتفاء ارادة الغير وان
لم يتحقق فيكون ذلك ضرورة مدارية ارادة ذلك الغير عند
انتفاء ارادة هذا المعين والله اعلم **فصل**
ثم التمسك بالنص من وجوه احدها ادعوى ارادة الحقيقة
اذ لم يتعقد الا على عدم ارادة الحقيقة ليقوله عليه السلام
انفس حدث مثلا واعلم بان الحقيقة والجوازها وصفا
اللفظ وانما في المفرد عند ما في المركب على ما عرف ولا يؤجل
الا بقصد المنطق و ارادته لانه اذا استعمل اللفظ لتعريف
غير واقع في الواقع فثبت
ان لم يتحقق ارادة هذا
المعين بل هو غير
واقع في الواقع فثبت
ارادة هذا المعين
اصحها

وما وضع اللفظ بازاءه فذلك بطريق الحقيقة وان استعمل
لتعريف ما يكون متعلقا بعقاة فانه بطريق المجاز ولا يصح
الا انتقال عن محل الحقيقة الى غير الا لملأ حظه بينها
كما هو بين الاسد والشجاع ثم اللفظ ينقل عن الموضوع
الاول الى غيره ويدل عليه بطريق الحقيقة اذا كانت
على المنقول اليه اقوي من دلالة على المنقول عنه ويسمى
منقولة شرعية ان كان الناقلة هو الشرع كاسم الصلوة
عرفية ان كان العرف العام كاسم الدابة بالنسبة
الى الفرس اصطلاحية ان كان العرف الخاص كاصطلاحات
النظار وغيرهم اهل العلم فنقال الحقيقة مرادة في كل
قسم من هذه الاقسام كذلك لان الاصل في الكلام هو الحقيقة
اي ارادتها والاصل هو دلالة مستمرة ولم تنجز عن
الا بما يغنيها عن الامور الفرعية ولا يستلزم في انه يدل
على ارادة الحقيقة فان في الكلام الفهم وهذا الغرض

لا يحصل الا وان تحمل اللفظ على ما وضع بازائه اذا لم يكن
المانع موجودا فيكون الاصل ما ذكرناه والا يلزم اختلاف
الفهم فلا يوجد الا فهم بل الوضع عاده على موضوعه
بالنقض او نقول يتحقق ارادة الحقيقة اذا ثبت بطريق
الحقيقة اسبق الى الفهم بالنسبة الى الغير وهو الذي ثبت
بطريق المجاز فان اللفظ لا يحمل عليه الا بقرينة صارفة
عن محل الحقيقة ومتى كان اسبق الى الفهم فالظاهر
ارادته اذا الظاهر حال العاقل الا قد اعم على ما هو
اسرع افضاء الى الغرض كان الحكم اذا تمهيد طريقا
لغرض وامكن تمهيد على وجه يكون افضى الى الغرض
فالظاهر حاله ان يختار تمهيد على ذلك الوجه او نقول
يتحقق ارادة الحقيقة لان عدم الارادة بما يقضي الى ترك
العهد اذا المعهود ان تحمل اللفظ المطلق على معناه
عند اطلاقه وكذلك الى الترك بالاصطلاح كافي للحقيقة
الاصطلاحية مثلا والاخلال بالظن وهذا ظاهر فيحكم
بارادة الحقيقة احرازها عن الترك ولكن قال لو كانت
الحقيقة

في الحقيقة
الاصطلاحية
التي هي
التي هي
التي هي

في الحقيقة
الاصطلاحية
التي هي
التي هي
التي هي

الحقيقة مرادة لكان البعض من الصور التي يتناولها
اللفظ او كلها مرادا فذلك باطلا لانه لا يلزم ارادة
الحقيقة ارادة كل فرد من الافراد ولا ارادة بعضها كذلك
بل يلزم ان يكون داخلا فيما هو المراد لان ذلك معنى يعبر كل فرد
من الافراد فاما اذا قال لو كانت الحقيقة مرادة لتحقق
الحكم في كل صورة من تلك الصور ولا حكم في هذه الصورة او في
تلك الصورة او في احد تامرة بعد اخرى فانه يتنافى الارادة
وكذلك اذا قال العدم في هذه الصورة بما يتنافى ارادة الحقيقة
والدليل يدل على العدم فيتحقق هو او ملزوم من ملزومات
عدم الارادة وعلى هذا بالنسبة الى الغير الصور فنقول
اننا ندعي ارادة الحقيقة على التعيين بل ندعي احدها
وهو اما ارادة الحقيقة او الحكم في البعض من الصور المختلف
فيها وبهذا ندفع ما ذكرتم او نقول ندعي احدها وهو
ارادة الحقيقة او عدم مدارية الارادة للحكم المتنازع فيها
او نقول عدم المدارية او الحكم المتنازع فيها بناء على الاصل الدال
المدعى احد الامرين وهو اما عدم مدارية
ارادة الحقيقة للحكم المتنازع في وجود او عدمه

في الحقيقة
الاصطلاحية
التي هي
التي هي
التي هي

في الحقيقة
الاصطلاحية
التي هي
التي هي
التي هي

في الحقيقة
الاصطلاحية
التي هي
التي هي
التي هي

في الحقيقة
الاصطلاحية
التي هي
التي هي
التي هي

على الوجوب مما يستلزم عدم الإرادة والدليل
 على العدم فتحقق هو أو ملزمه فملزميات عدم الإرادة
 فنقول الجواب عنه قد مر من قبل أو نقول نحن لا ندعي الإرادة
 على التعيين بل ندعي أحدها وهو إما الحصار الإرادة في
 المتنازع فيه أو نقول ندعي الثاني منهما أو الحكم المتنازع فيه
 وليس قاله بتحقيق ما ذكرتم أصلاً إذا المراد من النص

مسك بالنصب
اصطنان

الذهب
النقطة

فان
نزع من ادا
فالن

الحل في
المسلمين
في

عليه السلام في الحلي زكوة فيقال جازا ارادته فيراد لما
 من الدلائل ولين منه كونه مقيدا بقيد يندرج المتنازع فيه
 مقول المقيد على ثبات ذكره عام بعم المتنازع فيه وغيره
 المتنازع فيه خاصا بالنسبة اليه والخاص بما يقال عليه

المتنازع فيها لا يهاجى بالضرورة وليس قاله ^{أي لأنها هي التي كذا أصحها} يراد ما ذكرتم
النية اذ لو كان مراد الكان الحكم ثابتا فيما يندرج فيه ^{أي في جميع الأقسام المذكورة} الأفراد
كلا وجهه وليس كذلك ضرورة عدم الحكم في هذه الصورتين

مواظب علی الحلی
اصولیان

[illegible]

وهو ان الذي صر
الامر به هو اما
ارادة اعرها والظن
المنشوع فيه
اصحابه

ما هو المراد من النص هذه الصفة عندنا في صورة انتفاء
 الارادة مع الحكم في صورة النزاع ولو تحقق ارادة شيء الحكم في صورة
 هذا شأنه فلا يمكن ان يتحقق ارادة ما ذكرتم فنقول
 هب انه كذلك لكننا نقول بحقق ارادة شيء بلزم
 الحكم في صورة النزاع كما قلناه في الرابع ونقول نغني
 ما يستحيل انفسا الحكم في صورة النزاع عن ارادة شيء
 ولين قال هذا في حيز التعارض فيقول نغني
 بذلك الشيء مالا يغير صورة النزاع في الوصف كالحل
 الاستعمال واغداه للترتيب والتجمل في الاحوال وليس يستحيل
 منع فنعين صورة النزاع وهذا محال يمكنه ان يقول عدم الحكم
 عدم الوجوب في كل صورة من هذه الصور عند هذا النزاع عن
 ظاهر ثم الاقدام على البحث في هذا الكلام متاخر عن المباحث
 المذكورة لكونه جاريا فيما ذكرناه الاقسام والله اعلم
 فصل في دعوى احد
 الامرين اللذين احدهما لازم الانتفاء واعلم اولاً بان
 الامر الذي لا يكون لازم الانتفاء بينهما لا يكون
 والامر الذي لا يكون لازم الانتفاء بينهما لا يكون

لا زمة الشبوت وكلاهما فيما لا يكون كذلك اذا الكلام فيما لا يكون
 لازم الشبوت ولا يكون لازم الانتفاء كذلك بل فيما يكون
 الشبوت والانتفاء وانته مع الذي يكون لازم الانتفاء على
 اربعة اقسام بان يكونا معينين او منكبين او كان الاول
 منكراً دون الثاني او على العكس اما الاول من الاقسام
 فانه لا يتم كما اذا ادعى ارادة الحقيقة او ارادة صورة
 النزاع من نص انعقد الا جماع على عدم ارادة الحقيقة
 كقوله صلى الله عليه وسلم في الحل زكوة فانه اذا ادعى احدهما
 وقال بتحقيق احدهما بالدلالة على كل واحد منهما
 على ما عرف فالتسليم ينتقض بالمناقضة ويقول لا تحقق
 احدهما البتة ضرورة بحقق احدهما من الامرين وهو
 اما ارادة الحقيقة او عدم صورة النزاع بالدلالة
 على كل واحد منهما ومتى تحقق احدهما فلا يمكن ان يتحقق
 احدهما ذكرتم من الامرين اصله رأساً وذكره لانه اذا تحقق
 احدهما في نفس الامر ولا يتحقق الاول منهما بالضرورة
 او بالاجماع فتتحقق الثاني منهما وهو

لا زمة الشبوت وكلاهما فيما لا يكون كذلك اذا الكلام فيما لا يكون
 لازم الشبوت ولا يكون لازم الانتفاء كذلك بل فيما يكون
 الشبوت والانتفاء وانته مع الذي يكون لازم الانتفاء على
 اربعة اقسام بان يكونا معينين او منكبين او كان الاول
 منكراً دون الثاني او على العكس اما الاول من الاقسام
 فانه لا يتم كما اذا ادعى ارادة الحقيقة او ارادة صورة
 النزاع من نص انعقد الا جماع على عدم ارادة الحقيقة
 كقوله صلى الله عليه وسلم في الحل زكوة فانه اذا ادعى احدهما
 وقال بتحقيق احدهما بالدلالة على كل واحد منهما
 على ما عرف فالتسليم ينتقض بالمناقضة ويقول لا تحقق
 احدهما البتة ضرورة بحقق احدهما من الامرين وهو
 اما ارادة الحقيقة او عدم صورة النزاع بالدلالة
 على كل واحد منهما ومتى تحقق احدهما فلا يمكن ان يتحقق
 احدهما ذكرتم من الامرين اصله رأساً وذكره لانه اذا تحقق
 احدهما في نفس الامر ولا يتحقق الاول منهما بالضرورة
 او بالاجماع فتتحقق الثاني منهما وهو

عدم ارادة في صورة النزاع بالضرورة وحينئذ يتحقق
 العدم فيها فلا يمكن ان يتحقق احدا ما ذكرتم في الدلائل
 الدالة على احدها من جانب السائل اكثر تعذر اب النسبة
 الى الدلائل من جانب المخلل على اعتبار ان الامر الوجودي
 مقتصر الى ما هو في الشرايط في الوجود نحو الامكان
 وما هو في الدلائل الدالة عليه مع الرجحان وغيرهما من
 الامر العدمي ولان الامر العدمي لا يقتضي حكمة في تحقق
 الى انتفاء المحكوم عليه والمحكوم به بخلاف الحكم الوجودي
 فانه لا يمكن ان يتحقق الا وان يتحقق المحكوم عليه والمحكوم
 به والنسبة بينهما كذلك فاعتبرنا عرفت ثم المخلل
 اذا قال نعتي بارادة المتنازع ان يكون مراد الوداخل
 في الارادة دفعا لما قال به السائل فاسائل بقول المدعي
 في هذا المقام احدا لا قسم الثلثة ولا كلام فيه بل الكلام
 في دعوى احدا لا يبرين الذين احدها لازم الانتفاء المخلل
 كما مر ذكرها واما الثاني من الارقسام فانه متى كما اذا ادعى المخلل
 اداعي ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالا جماع
 او المخلل فانه لا يمكن ان يتحقق احدا ما ذكرتم في الدلائل
 الدالة على احدها من جانب السائل اكثر تعذر اب النسبة
 الى الدلائل من جانب المخلل على اعتبار ان الامر الوجودي
 مقتصر الى ما هو في الشرايط في الوجود نحو الامكان
 وما هو في الدلائل الدالة عليه مع الرجحان وغيرهما من
 الامر العدمي ولان الامر العدمي لا يقتضي حكمة في تحقق
 الى انتفاء المحكوم عليه والمحكوم به بخلاف الحكم الوجودي
 فانه لا يمكن ان يتحقق الا وان يتحقق المحكوم عليه والمحكوم
 به والنسبة بينهما كذلك فاعتبرنا عرفت ثم المخلل
 اذا قال نعتي بارادة المتنازع ان يكون مراد الوداخل
 في الارادة دفعا لما قال به السائل فاسائل بقول المدعي
 في هذا المقام احدا لا قسم الثلثة ولا كلام فيه بل الكلام
 في دعوى احدا لا يبرين الذين احدها لازم الانتفاء المخلل
 كما مر ذكرها واما الثاني من الارقسام فانه متى كما اذا ادعى المخلل
 اداعي ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالا جماع
 او المخلل فانه لا يمكن ان يتحقق احدا ما ذكرتم في الدلائل

اد ارادة الحكم في صورة ما من صور النزاع لقوله عليه
 السلام في الحكم زكوة مثلا وذلك لانه لا يمكن للسائل
 ان يقول لا يتحقق احدها البتة ضرورة تحقق الا وحيث
 منها وهو ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالا جماع
 او عدم ارادة صورة ما من صور النزاع لانه لا يلزم
 من تحقق احدها انتفاء احدا من الطرفين الا وحيث البتة
 لا حتم ان لا يمكن الحكم مراد في البعض صور النزاع
 نحو الحكم المركبة مثلا ويكون مراد في البعض الاخر
 منها كغير المركبة ولكن فان لا يتحقق احدا ما ذكرتم
 اصلا ضرورة تحقق ارادة الحكم في صورة ما من صور
 العدم بالا جماع او عدم ارادة الحكم في كل صورة من صور
 النزاع ولا يتحقق الاول منها بالا جماع فيتحقق الثاني
 بالضرورة وحينئذ لا يتحقق احدا ما ذكرتم لا اول ولا
 ثانيا فاما المخلل يقول لا يتحقق احدا ما ذكرتم البتة
 ضرورة تحقق احدا ما ذكرنا من الطرفين وانه
 غاية التعداد بالنسبة الى ما ذكرتم او يقول لا يتحقق
 احدها اصلا ضرورة تحقق احدها من الطرفين وهو المخلل
 احدها من الطرفين وهو المخلل احدها من الطرفين وهو المخلل

عدم ارادة في صورة النزاع بالضرورة وحينئذ يتحقق
 العدم فيها فلا يمكن ان يتحقق احدا ما ذكرتم في الدلائل
 الدالة على احدها من جانب السائل اكثر تعذر اب النسبة
 الى الدلائل من جانب المخلل على اعتبار ان الامر الوجودي
 مقتصر الى ما هو في الشرايط في الوجود نحو الامكان
 وما هو في الدلائل الدالة عليه مع الرجحان وغيرهما من
 الامر العدمي ولان الامر العدمي لا يقتضي حكمة في تحقق
 الى انتفاء المحكوم عليه والمحكوم به بخلاف الحكم الوجودي
 فانه لا يمكن ان يتحقق الا وان يتحقق المحكوم عليه والمحكوم
 به والنسبة بينهما كذلك فاعتبرنا عرفت ثم المخلل
 اذا قال نعتي بارادة المتنازع ان يكون مراد الوداخل
 في الارادة دفعا لما قال به السائل فاسائل بقول المدعي
 في هذا المقام احدا لا قسم الثلثة ولا كلام فيه بل الكلام
 في دعوى احدا لا يبرين الذين احدها لازم الانتفاء المخلل
 كما مر ذكرها واما الثاني من الارقسام فانه متى كما اذا ادعى المخلل
 اداعي ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالا جماع
 او المخلل فانه لا يمكن ان يتحقق احدا ما ذكرتم في الدلائل

اد ارادة الحكم في صورة ما من صور النزاع لقوله عليه
 السلام في الحكم زكوة مثلا وذلك لانه لا يمكن للسائل
 ان يقول لا يتحقق احدها البتة ضرورة تحقق الا وحيث
 منها وهو ارادة الحكم في صورة ما من صور العدم بالا جماع
 او عدم ارادة صورة ما من صور النزاع لانه لا يلزم
 من تحقق احدها انتفاء احدا من الطرفين الا وحيث البتة
 لا حتم ان لا يمكن الحكم مراد في البعض صور النزاع
 نحو الحكم المركبة مثلا ويكون مراد في البعض الاخر
 منها كغير المركبة ولكن فان لا يتحقق احدا ما ذكرتم
 اصلا ضرورة تحقق ارادة الحكم في صورة ما من صور
 العدم بالا جماع او عدم ارادة الحكم في كل صورة من صور
 النزاع ولا يتحقق الاول منها بالا جماع فيتحقق الثاني
 بالضرورة وحينئذ لا يتحقق احدا ما ذكرتم لا اول ولا
 ثانيا فاما المخلل يقول لا يتحقق احدا ما ذكرتم البتة
 ضرورة تحقق احدا ما ذكرنا من الطرفين وانه
 غاية التعداد بالنسبة الى ما ذكرتم او يقول لا يتحقق
 احدها اصلا ضرورة تحقق احدها من الطرفين وهو المخلل
 احدها من الطرفين وهو المخلل احدها من الطرفين وهو المخلل

اما ارادة الحكم في صورة ما في صور العدم بالا جماع
او ارادة الحكم في كل صورة من صور النزاع ولا تحقق
الاول منها بالا جماع فيتحقق الثاني بالضرورة ويلزم
من هذا انتفاء ما ذكرتم اصلا وراسا ولين قال الدليل
الدالة على احدا ذكرنا من الامرين اكثر تعددا بالنسبة
الى ما ذكرتم على ما مر في قبل فالمحلل يقول هب انه
كذلك لكن لا نتعرض باحد هذين الامرين مقصورا على احد
عليه لا انتفاء ما ذكرتم بل نتعرض به لا حصا طرف
الانتفاء او يقول لا يتحقق احدا ذكرتم البتة ضرورة
تحقق الارادة في صورة ما في صور النزاع وانه
متعدد غاية التعداد ايضا فنقول مرة بعد اخرى
ولا يمكن للسائل ان يقول مثلا ما قال به المحلل وانه
ظاهر واما الثالث من الاقسام فانه لا يتم كما اذا ادعى
ارادة الحكم في صورة ما في صور العدم بالا جماع
او ارادة الحكم في هذه الصورة المجتنبه صور
النزاع وخير لان السائل يقول لا يتحقق احدا ذكرتم
من الامرين اصلا ضرورة تحقق ارادة الحكم في صورة

احد الامرين وهو ارادة الحكم
في صورة ما الى آخره انتهى

هذا هو الوجه في صحة ما ذكرتم
من انما ارادة الحكم في كل صورة
من صور النزاع ولا يتحقق
الاول منها بالا جماع فيتحقق
الثاني بالضرورة ويلزم من هذا
انتفاء ما ذكرتم اصلا وراسا
ولين قال الدليل الدالة على
احدا ذكرنا من الامرين اكثر
تعددا بالنسبة الى ما ذكرتم
على ما مر في قبل فالمحلل يقول
هب انه كذلك لكن لا نتعرض
باحد هذين الامرين مقصورا على
احد عليه لا انتفاء ما ذكرتم
بل نتعرض به لا حصا طرف
الانتفاء او يقول لا يتحقق
احدا ذكرتم البتة ضرورة تحقق
الارادة في صورة ما في صور
النزاع وانه متعدد غاية
التعداد ايضا فنقول مرة بعد
اخرى ولا يمكن للسائل ان يقول
مثلا ما قال به المحلل وانه
ظاهر واما الثالث من الاقسام
فانه لا يتم كما اذا ادعى ارادة
الحكم في صورة ما في صور العدم
بالا جماع او ارادة الحكم في
هذه الصورة المجتنبه صور النزاع
وخير لان السائل يقول لا يتحقق
احدا ذكرتم من الامرين اصلا
ضرورة تحقق ارادة الحكم في
صورة

ما في صور العدم بالا جماع او عدم ارادة الحكم في هذه
الصورة المجتنبه صور النزاع ولا يتحقق الاول
منها البتة فيتحقق الثاني بالضرورة ويلزم من هذا
انتفاء ما ذكرتم ولا يستتاب في ان التعدد من جانب
السائل على ما عرف في القسم الاول واما الرابع من الاقسام
فانه يتم كما اذا ادعى ارادة الحقيقة من نص انعقد
الا جماع على عدم ارادة الحقيقة او ارادة فرد تامين
افراد المتنازع فيها وفي ذلك لانه اذا ادعى احدهما
متمسكا بما مر في الدليل فلا مجال للسائل ان يقول
لا يتحقق احدهما البتة ضرورة تحقق احدهما
الامرين وهو اما ارادة الحقيقة او عدم ارادة فرد
تامين افراد المتنازع فيها فانه لا يلزم من تحقق احدهما
هذين الامرين انتفاء احدهما من الامرين الاولين لاحتمال
ان يكون البعض من الافراد مرادادون البعض ولين
قال لا يتحقق احدهما البتة ضرورة تحقق ارادة الحقيقة
او عدم ارادة كل فرد من الافراد فالمحلل يقول كما قاله

اشارة الى كل ما في

هذا هو الوجه في صحة ما ذكرتم
من انما ارادة الحكم في كل صورة
من صور النزاع ولا يتحقق
الاول منها بالا جماع فيتحقق
الثاني بالضرورة ويلزم من هذا
انتفاء ما ذكرتم اصلا وراسا
ولين قال الدليل الدالة على
احدا ذكرنا من الامرين اكثر
تعددا بالنسبة الى ما ذكرتم
على ما مر في قبل فالمحلل يقول
هب انه كذلك لكن لا نتعرض
باحد هذين الامرين مقصورا على
احد عليه لا انتفاء ما ذكرتم
بل نتعرض به لا حصا طرف
الانتفاء او يقول لا يتحقق
احدا ذكرتم البتة ضرورة تحقق
الارادة في صورة ما في صور
النزاع وانه متعدد غاية
التعداد ايضا فنقول مرة بعد
اخرى ولا يمكن للسائل ان يقول
مثلا ما قال به المحلل وانه
ظاهر واما الثالث من الاقسام
فانه لا يتم كما اذا ادعى ارادة
الحكم في صورة ما في صور العدم
بالا جماع او ارادة الحكم في
هذه الصورة المجتنبه صور النزاع
وخير لان السائل يقول لا يتحقق
احدا ذكرتم من الامرين اصلا
ضرورة تحقق ارادة الحكم في
صورة

لا يلزم الانتفاء
معين ومحلل البتة
والانتفاء منكم اقام
يتم الى آخره اصله
الامرين وهو ارادة
الحقيقة او ارادة
فرد تامين افراد
المتنازع فيها فانه
لا يتحقق احدهما
الامرين وهو اما
ارادة الحقيقة او
عدم ارادة فرد
تامين افراد
المتنازع فيها
فانه لا يلزم
من تحقق احدهما
هذين الامرين
انتفاء احدهما
من الامرين
الاولين لاحتمال
ان يكون البعض
من الافراد
مرادادون البعض
ولين قال لا
يتحقق احدهما
البتة ضرورة
تحقق ارادة
الحقيقة او
عدم ارادة
كل فرد من
الافراد
فالمحلل يقول
كما قاله

في القسم الثاني من الأقسام وإذا علمت ما علمت من الأقسام المذكورة فاعلم بان مالا يتم منها في نفس الأمر فانه يتم اذا ادعى احدها على تقدير غير واقع عنده كما اذا ادعى احدها وهو اما ارادة الحقيقة ^{المعقدة} في نفس انعقد الاجتماع على عدم ارادة الحقيقة او ارادة صورة النزاع كما مر ذكرها في القسم الاول من الأقسام على تقدير انتفاء ملزوم من ملزومات الحكم في صورة النزاع ونفسه ما تمسك به في نفس الأمر لا يمكن للسيادة ان يمنع على التقدير ما هو المتحقق في نفس الأمر انه اذا منع فالملزوم يقول اسفاه ملزوم ذلك الامر المتحقق في نفس الأمر لا يخلو عن ان يكون متحققا على ما ذكرناه في التقدير او لا يكون وايا ما كان متحقق الحكم في صورة النزاع ولما لم يكن ان يمنع فقد حقق احدهما بالدلالة الدالة على احدهما ومتى تحقق احدهما على ذلك التقدير فقد تحقق الحكم المتنازع فيه من ضرورة تحقق ذلك التقدير في نفس الامر او عدمه ^{المتعدد} في الدعوى ظاهر بالنسبة الى التعدد في الملزومات

[illegible]

وعلی هذا بالنسبة الى الغير والمدار وغیره ولا بجالا علی المقدير
للسايل ان يقول لا يتحقق احدهما على ما ذكرتم في التقدير
اصلا لا جمل ان يتحقق احدهما على تقدير انتفاء ملزوم
من الملزومات ولا يتحقق احدهما على تقدير الانتفاء
لكذلك وليس قال لا يتحقق احدهما البتة ضرورة
يحقق احد الامرين الاخرين وهو اما ارادة الحقيقة
او عدم ارادة صورة النزاع على تقدير انتفاء كل ملزوم
من الملزومات فردا بعد فردا لمحلل يقول هذا ما لا يمكن
اثباته بالنظر الى التعقيد فيما يتناهي من الاولين
وغيرها ولين سلمنا بانه يتحقق ولكن لم قلتم بانه يلزم
من تحقق احدهما ذكرتم في الامرين انتفاء ما ذكرنا ولين
قال اذ يتحقق احدهما على ذلك التقدير ولا يتحقق
الاول منهما فالمحلل يقول لا نسلم بانه لا يتحقق على ما ذكرتم انتفاء ملزوم
من التقدير وذلك التقدير غير واقع عندنا ضرورة تحقق
ملزوم من ملزومات الحكم المتنازع فيه ولين مشكك باستصحاب ما ذكرتم
الواقع فالمحلل يقول يتحقق الاول منهما على ذلك التقدير
ضرورة انتفاء العدم مع التقدير في نفس الامر اما جميع من ملزومات الحكم
اي عدم ارادة الحقيقة

معينا او الحكم في صورة النزاع فانه لا يتم الا وان يدعي
على التعديتير الغير الواقع عنده فانه يقول لا يتحقق

احد ما ذكرتم اصلا حزمة لمحقق القول او الثاني او
عدم الثالث ولا يتحقق الاول منها ولا الثاني كذلك
فيتحقق الثالث ويلزم من هذا انتفاء ما ذكرتم هذا
اذا كان الطر معينا فاما اذا كان البعض من ممتلكا
وهو محتمل فذلك متعدد بالزيادة على ما مر من قبل
غير انه يمكن الاطلاع عليها بعد الاطلاع على الاقسام

المذكورة يعرف بالتام لان شاء الله تعالى **فصل**
في الامر واعلم اولاً بان اللفظ اذا كان دالاً على الطلب
فذلك اتمام طلب لما هيته وهو لا يستفهم كما يقال ما

الا نسان مثلاً او طلب الفعل عن المخاطب وانه لا يخلو
من ان يكون بطريق الاستعلاء وهو الا من قوله اقيموا
الصلوة او بطريق الخضوع وهو الدعاء كقول العبد
اللهم اغفر لي او بطريق التسوي وهو الاتماس كقول العبد

البعض من اصحاب
الاستعلاء او التسوي
ان كان على سبيل
وان كان على سبيل
الطلب طلباً للفعل
فهو امر وان كان
طلباً للكلمة عن القول
فهو امر وان كان

للبعض هات الكتاب والمعروف في تعريف الامر ان
نقال الامر هو اللفظ الدال على طلب الفعل بطريق

الاستعلاء ولين منع وقال هذا هو التعريفات
الفاصلة اذا اللفظ لا يكون داخل في حد الامر والامر

متحقق في الازل فان الله تعالى كان امراً وناهيماً ازلاً
وابداً واللفظ لم يكن متحققاً في الازل البتة فيقال

هذا الامر لا يتم امراً بالنقل واللام هو ما يدل عليه اللفظ
كطلب الفعل بطريق الاستعلاء ثم يقال في قوله عليه السلام

ضحوا انه امر بالنقل عن اية اللغة فان اية اللغة
قالوا ان الامر بالتضحية للواحد ضحى وللجماعة ضحوا

وقوله يدل على كون احدهما امراً او نقول احدهما امر
بالضرورة او بالدليل السالم عن المعارض القطع وذلك لان

الامر لا يخلو من ان يكون امراً او لم يكن فان كان امراً فظاهر
لان احدهما حينئذ يكون امراً بالضرورة وان لم يكن فذلك

فان ما يدل على كون اللفظ المبين وضيقه امراً وهو
تعليد

من ان انبات امر
نفس الامر
في قوله تعالى
فان الله تعالى
كان امراً وناهيماً
ازلاً وابداً
واللفظ لم يكن
متحققاً في الازل
البتة فيقال
هذا الامر لا يتم
امراً بالنقل واللام
هو ما يدل عليه اللفظ
كطلب الفعل بطريق
الاستعلاء ثم يقال
في قوله عليه السلام
ضحوا انه امر بالنقل
عن اية اللغة فان اية
اللغة قالوا ان الامر
بالتضحية للواحد ضحى
وللجماعة ضحوا
وقوله يدل على كون
احدهما امراً او نقول
احدهما امر بالضرورة
او بالدليل السالم عن
المعارض القطع وذلك
لان الامر لا يخلو من
ان يكون امراً او لم
يكن فان كان امراً
فظاهر لان احدهما
حينئذ يكون امراً
بالضرورة وان لم
يكن فذلك

سالم عن معارضة كون اللازم أمراً وأنه معارض
 قطعي ضرورة كون أحدهما أمراً لا غيراً ونقول اللفظ
 المذكور لا مخلول أن يكون أمراً على التعيين أو لا يكون وأما
 ما كان أحدهما أمراً بالضرورة أو بالدليل السالم عن المعارض
 القطعي على ما عرفنا ونقول أحدهما أمر في قوله وإذا قلنا
 للملايكة اسجدوا لإدريس لأنه إذا لم أحدهما أمراً لما وجد
 الأمر من الله تعالى وإذا كان كذلك فله وجه الأخبار
 عن كونه تعالى أمراً وقدره فلو كان أحدهما أمراً والأمر
 كما هو هو فإنه يقتضي الوجوب كما هو المختار عند
 الأكثر من الآية أو النذب كما ذهب البعض إذا لم
 يد عار حجان جانب الموجود في المأمور به فادنى أحواله
 أن يكون مندوباً أو لا هذا ولا ذاك كما نقل عن البعض
 وهو التوقف لأنه قد يكون للنذب وقد يكون للباحة
 وقد يكون للوجوب فستة

ما يقتضي الوجوب كقوله تعالى ما منعك ان تسجد
 اذا امرتك فانه يدل على كون الامر للوجوب لا نه اذا
 لم يكن للوجوب لما ذمته الله تعالى على الترك وتارك
 غير الواجب لا يكون مستحقا للذم بالاتفاق وكذلك
 قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
 فتنة او يصيبهم عذاب اليم ما يدل على الوجوب فان قوله
 تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره اي امر الله ورسوله
 بان يصيبهم بلا في الدنيا وعذاب في الآخرة بالنقل
 مما يدل على اصابة البلاء والعذاب اليم بالمخالفة وذكر
 لا تكون الا بترك الواجب ولان التارك عاص لقوله تعالى
 اف عصيت امري وقوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم
 وغيرهما من الايات الدالة على كونه عاصيا وكذلك قول
 الشاعر يدل عليه امرتك امرا جازما فعصيتني والعاصي
 يستحق العقاب فيكون التارك مستحقا للعقاب لقوله
 تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نارجهم فكذلك

الى المرفئ في الجيوب
امناني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

تارك الامر ولا معنى لقولنا يفيد الوجوب الا هذا
ولان كل اللفظ على الوجوب اخو ط فوجب الحكم عليه احتياطاً
ولين قال لو كان للوجوب لكان الترتيب معصية في
كل صورة من صور الامر صيغة كقوله تعالى فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر وقوله تعالى واذا احلتم
فاصطادوا وغيرها من الايات فنقول الكلام فيما
اذا كان عارياً عن القرينة النطقية او العقلية
والنطقية مستحقة فيما ذكرتم كقوله تعالى انا اعتدنا
للظالمين نارا الآية وقوله تعالى واذا احلتم وكذلك
العقلية في الغير كافي قوله تعالى واشهدوا ذوي
عقل منكم فان النفع حاصله عند تحقق الاشهاد وقوله بقوله
تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اذا الضرر
راجع اليه لولا الاستعادة فاعتبر بما عرفت في الغير
من الصور ولين قال قوله تعالى وما جعل عليكم في
الدين من حرج مما ينافي كونه للوجوب وكذلك قوله تعالى
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا شمال الوجوب

هذا هو الوجه في الوجوب
فان كان الوجوب هو
الضرورة فوجب الاحتياط
في الحكم عليه

هذا هو الوجه في الوجوب
فان كان الوجوب هو
الضرورة فوجب الاحتياط
في الحكم عليه

الاصطلاح
اولا في النفع
واذا احلتم
فاصطادوا
تعليم منه ان
الاصطلاح
غير واجب
قالت

على العسر والخرج فنقول ما ذكرتم مقصور على القصر في حالة الضرر
والقصر بالنقل ولو كان كذلك فلا يكون مفيداً فيما نحن فيه
ولين تنسك بالن في الضرر فنقول لا نسلم بان الوجوب
يشتمل على الضرر وكيف يكون مشتملاً واشتماله على زيادة
المصلحة مما ينافيه ولين قال الاصل في الذم هو
البراءة وبرائة الذم مما ينافي الوجوب عليه الا انه ترك في
البعض من الصور بعارض وذلك لا يعرض فيما نحن بصدده
فنقول لا نسلم بانه لا يعرض له ذلك بل الكلام فيما نحن فيه
هل يكون نهياً عن فعله ففيه اختلاف فصل
في النهي واعلم اولاً بان اللفظ اذا كان دالاً على طلب الامتناع
عن الفعل بطريق الاستعلاء فذلك هو النهي كقوله صل
الله عليكم الا لا تصوموا في هذه الايام وان كان بطريق
الخصوع فذلك هو الدعاء كقوله لا تكلموا الى انفسنا وان
كان بطريق التساوي فذلك هو الاتماس كقوله الناس بعضهم
لبعض لا تفعل كذا وكذا واذا كان كذلك فلا بد وان تعرف
النهي بانه هو اللفظ الدال على طلب
الامتناع عن الفعل

في حالة الضرر
من صور الضرر
وهو ان الامر
المطلوب للوجوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

او اذا كان
اللفظ الدال على
طلب الامتناع
عن الفعل
او بطريق الاستعلاء
او بطريق الخصوع
او بطريق التساوي
فان

طريق الاستعلاء، ولين قال هذا التعريفات
الفاسدة كما قال في فصل الامر فنقول الجواب عنه قد
تمت مرة ثم انتهى كما هو فانه يقتضي الحرمة لا نفع اذا
لم يكن مقتضى الحرمة لما صح اطلاق قاع المعصية
على ارتكاب المنهي عنه وقد صح بالنقل والاستعمال
اما النقل فظاهر واما الاستعمال فنقله تعالى فعصى
المنهي عنه وهو قربان الشجرة او يقول المنهي ما يقتض
الحرمة وذكر لان المنهي عنه مشتمل على المفسدة الراجعة
لانه اذا لم يكن مشتملا على المفسدة الراجعة كان المنهي
بنيحالا محالة او كان نهيا عن الفعل المباح وذلك
لانه اذا لم يكن مشتملا على المفسدة الراجعة فلا يخلو
من ان يكون مشتملا على مفسدة ما اولا يكون فان لم يكن مشتملا
عليها كان مشتملا على المصلحة الصافية عن المفسدة
والمنهي عنه مثله فيصح جدا وان كان مشتملا عليها فلا بد
وان يكون تلك المفسدة مساوية للمصلحة الحاصلة
 في المفسدة
 في المصلحة

في المفسدة
 في المصلحة
 في المفسدة
 في المصلحة
 في المفسدة
 في المصلحة

فيه وحينئذ يكون ذلك مباحا اذا المباح عبارة عن هذا
 فيكون النهي نهيا عن الفعل المباح وانه فيصح ايضا
 اذا النهي ما يترجح جانب العدم محرما كان او لم يكن محرما
 وترجيح احد المتساويين على الاخر فيصح وكذا اذا
 كانت قاصرة لا شتماله على تقويت الاصل وترجيح
 غير الراجح ولين قال هذا كونه لا يمتنع الا وان يكون
المنهي عنه مشتملا على المصلحة فنقول اذا لم يكن
على المصلحة فلا يخلو من ان يكون مشتملا على المفسدة
اولا يكون وايتا كان يكون المنهي عنه حراما او النهي
بالضرورة فعلم بان المنهي عنه مشتملا على المفسدة
الراجعة واذا كان مشتملا عليها كان حراما قاطبا
على الافعال المحرمة اذ الحرمة فيها لوجان المفسدة
على المصلحة بالمنااسبة او يقول اذا لم يكن المنهي
لما كان العاقل محترا عن ارتكاب المنهي عنه حال كون
النفوس داعية اليه وقد كان محترا فيكون حراما ولين
منع فنقول العاقل وهو المكلف بالتكاليف الشرعية لما صح
 في المفسدة
 في المصلحة

في المفسدة
 في المصلحة
 في المفسدة
 في المصلحة
 في المفسدة
 في المصلحة

في المفسدة
 في المصلحة
 في المفسدة
 في المصلحة
 في المفسدة
 في المصلحة

بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا الفعل أي كان
 فانه وان كان قادرا عليه ومائلا اليه وطائبا لآياته
 فقد امتنع عنه واحترز عن ارتكابه اذ العقل والدين
 تمنعان عنه ويلزم من هذا ان يكون النهي محترما وان يكون
 المنهي عنه حراما في اعتقاده ^{والا} لا قدم عليه كما في الخبر
 الا فعلا المطلوبه عند تحقق الداعي والقدرة واعلم
 بان النهي عند التقرير لانه طلب اعدام المنهي عنه
 من قبل العبد بامتناعه عن فعله وانما عدمه بامتناعه
 اذا امكن وجوده بفعله وعند الشافعي رحمه الله للنسخ
 لا للتقرير اذ النهي يقتضي قبض المنهي عنه كما ان الامر يقتضي
 حسن المأموره فان الناهي حكيم والحكيم لا ينهي عن
 الشيء الا لقبحة واذا كان قبيحا والقبح غير مشروع
 فكذلك المنهي عنه ويلزم من هذا ان يكون للنسخ المنهي عنه
 قد يكون قبيحا لغيبه وضعفا كان او شرعا وقد يكون
 قبيحا لغيره على ما عرف في اصول الفقه والله اعلم
فصل في التمسك بالنهي للضرر مثل قوله عليه
 السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام نفى الضر ابتداء
 ونهيا بالنهي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والتف

١٠٠

لا يمنع فيه ونفي الضرر ابتداء وجزاء لا يمكن ان يكون في
 نفس الا سلام ولا يشترط في ان الاختصاص عا مجرد
 النقل في مثل هذه الصور او واسهل فنقال خلعيا
 هذا المحل بالنقل ولين قال سلمنا بانه كذلك لكن لم قلتم
 بان الضرر اذا كان متحققا في واحد من الاحكام فتحقق
 فيها فنقول ان الحق في واحد من الاحكام فلا بد وان
 يتحقق فيها فان كلمة في الطرفية وانها لا تقتضي الاستيعاب
 بالاتفاق هذا اذا كان الاضرار في الايجاب مسلما فاما
 اذا منعه وقال لا يكون اضرارا بانه لا يحصل للمصالح
 المتعلقة للوجوب والمحصل للمصالح لا يكون اضرارا فنقول
 لا نسلم بانه محصل في هذه الصورة ولين قال ان
 ليس باضرارا وليس مراد فنقول هذا في حيز الدفع والمعارض
 بان يقول المدعي انني صارا لا رادة في او المحاصرة في
 الا رادة او يقول انني اضرارا بالذلة الدالة
 على كل واحد منها هذا اذا عسكر بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ضرر فاما اذا عسكر بقوله عليه السلام لا اضرار في
 الا سلام فنقول لا يجب عليه

في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر

القصاص في صورة من الصور المختلف فيها اذ لو وجب
 كان للولي ولا يلة الا اضراره جزا وانه منتف بالثاني
 ولين منع التناول فنقول كلمة لنفي الجنس فيما نحن
 فيه بالنقل والاعمال اما النقل فظاهر واما الاعمال
 فلا ريب فيه **فصل** في الاضرار في الشرع عبان اللغة قاله
 عما هو الصادي في الصحاح قوله كان او فعلا وانما شئ
 لا نه من اننا را قول النبي صلى الله عليه وسلم وافعالهم ثم التمسك به
 من وجوه احدها ان قول الصحاح امر كان او نهيا او
 اخبارا فانه يدل على تحقق ما يدل عليه اذ المعنى بالدليل
 مما لو جرد النظر اليه يغلب على الظن ثبوت المدلول وقول
 الصحاح في هذه الصفة وكذلك فعله كما نقل عن عمر رضي
 الله عنه انه صلى بعد ما طعن والدم يسيل منه فانه يدل
 على جواز الصلوة في تلك الحالة ما قال الله تعالى انما
 والله انما يدل على ذلك وكذا اذا فعل والثاني انه كما فعل او قال
 فقد ظن بصحة ذلك الفعل في الشرع ظنا غالبا وانما اقدم عليهم

في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر

في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر
 في قوله لا يضر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on aged paper.

اضفہا

منه سخره في زمان ولا يمكن للسائل منع الدليل عما ذكر
التقدير اذا المعطل يقول ما هو الواقع من الدليل في
الواقع لا يخلو من ان يكون واقعا عما ذكرنا من التقدير
اولا يمكن ولما كان يتحقق المدعى وهو العدم في
صورة النزاع اما بالضرورة او بالدليل السالم عن المحارضة
القطعي وقد يقال العدم في ذلك الزمان مدار للعدم
في صورة النزاع او العدم في سائر الزمان غير مدار
للعدم وجودا او عدما واما ان كان يتحقق العدم في
صورة النزاع عاما عرف او يقال العدم في الماضي من
الزمان يكتسب للعدم في هذا الزمان او كونه ملزوما
غير مدار هذا بالنسبة الى عدم وجوب الكفارة فاما
بالنسبة الى عدم وجوب الصوم فيقال العدم محقق
او غير مدار او يقال العدم في سائر الزمان محقق
او غير مدار هذا بالنسبة الى المعين من العدمين فاما
بالنسبة الى احدهما فيقال كما قبله عدم وجوب الكفارة

وكذلك بالنسبة الى عدم وجوب الكفارة في احد
الزمانين فانه يقال كما قبله فيه اولا اما بالنسبة
الى عدم وجوب الصوم في احد الزمانين فيقال
كما قبله في عدم وجوب الصوم وهذا ظاهر للسطور
في اصول الفقه ان الحال يصلح حجة للدفع وابقا
ما كان على ما كان دون الاثبات والاثبات هذا
لا غير اذ المثبت في الماضي من الزمان معلوم والمبني
الى هذا الزمان غير معلوم فلو كان في ذلك الزمان
غير معلوم في هذا الزمان وهذا مما يلغى في الرفع ولا
يلغى في الاثبات قطعا والثاني استصحاب الواقع
كما يقال كايين فيبقى على التقادير الجائزة ونقال في
الخلافيات ان الواقع واقع على التقدير كما اذا ادعي
المعطل عدم وجوب الكفارة على المنفرد وقال لا يجب
الكفارة عليه بالواقع اذ لو وجبت عليه بالواقع لوجبت
بالكل والشرب بالدليل الدالة عليه فاسايل يقول لا تجب
بالكل والشرب عليه باستصحاب الواقع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^{والله النكلا}
الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين وعلى آله
الطيبين الطاهرين والإمام الهمام افضل المتأخرين
قدوة الحكماء الراشدين هذه رسالة في المنطق اودنا
فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ بشئ من العلوم
ستعيننا بالله انه خير موفق ^{بالوضع يدل على تمام ما وضع} ونعين ابا غوجي
اللفظ الدال على ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئيه بالتضمن
ان كان له جزئ على ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالا نسان
فانه يدل على الجولش الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم والكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد
وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة كالا نسان واما مؤلف
وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجان والمفرد اما كلي وهو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كالا نسان
واما جزئي وهو الذي يمنع نفس مفهومه وقوع الشركة
كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته

هذا هو اللفظ الدال على ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئيه بالتضمن
ان كان له جزئ على ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالا نسان
فانه يدل على الجولش الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم والكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد
وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة كالا نسان واما مؤلف
وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجان والمفرد اما كلي وهو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كالا نسان
واما جزئي وهو الذي يمنع نفس مفهومه وقوع الشركة
كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته

كالجولش بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي
وهو الذي يخالفه كالتضاحك بالنسبة الى الانسان
والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
كالجولش بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس
وبرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالا نسان بالنسبة الى زيد وعمرو
وهو النوع وبرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول
في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي يتميز الشئ عما
يشتركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو
الفصل وبرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو
في ذاته واما العرضي فاما ان متنع انفكاكه عن الماهية
وهو العرضي اللازم اولا متنع وهو العرضي المفارقت
واحد وكل منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهي الخاصة

كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وتوسم بانها
كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً
عرضياً واما ان يعبر حقايق فوق واحدة وهو العرض
العام كالمشتفيس بالفعل والقوة للمحبولين والانسان
وبرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة
قولا عرضياً القول الشارح الحد قول دال
على ماهية الشئ والحد التام وهو الذي يتركب عن جنس
الشئ وفصله القريبين كالمحبولين الناطق بالنسبة
الى الانسان والحد الناقص وهو الذي يتركب عن
جنس بعيد وفصله كالجسم الناطق بالنسبة الى
الانسان والرسم التام وهو يتركب عن جنس الشئ
وخواصه كالمحبولين الضاحك في تعريف الانسان
والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص
بجملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه
ما شى عريض الاظفار بايدي البشرية ضحاك بالطبع

القضايا القضية قول يقال لقابله انه صادق
او كاذب وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا او لجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني
محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني
تاليا والقضية اما موجبة كما مر واما سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما مر واما
كلية ^{معمولة} كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان
بكاتب واما جزئية كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب واما مفصلة كقولنا الانسان كاتب
الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما المفارقة كقولنا ان
كان الانسان ناطقا فالنهار ناهق والمنفصلة اما
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي ما نعت
الجميع والخاص

واما مانعة للجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر
 او شجر واما مانعة للخلو فقط كقولنا زيد اما ان
 يكون في البحر او لا يغرق وقد تكون المنفصلات
 ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زابدا وناقص او مساو
 التناقض هو اختلاف القضيتين بالاجاب
 والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا
 والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
 ولا يتحقق ذلك الا باتفاقهما في الموضوع والمحمول
 والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء
 والكل والشرط فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة
 للجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة للجزئية
 كقولنا
 كل انسان حيوان لا شيء من الانسان حيوان
 بعض الانسان حيوان لا شيء من الانسان ليس بحيوان
 المحصورات لا يتحقق التناقض بين القضيتين
 الا بعد اختلافهما في الكلية لان الكليتين تكذبان

كقولنا

كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
 والحجريات تصدق ان كقولنا بعض الناس كاتب
 بعض الناس ليس بكاتب العكس هو ان يصير
 الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكلية لا تنعكس
 كلية اذ تصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق
 كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية اذ قلنا كل انسان
 حيوان فاننا نجد شيئا معيناً موصوفاً بالانسان والحيوان
 فيكون بعض الحيوان انساناً والموجبة للجزئية ايضاً
 تنعكس جزئية هذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس
 كلية وذكر بيت بن نفسه بانه اذا صدق لا شيء من الانسان
 بحجر فلا شيء من الحجر بانسان والسالبة للجزئية لا عكس
 لها لزوماً فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان
 ولا يصدق عكسه القياس وهو قول مؤلف
 من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر وهو اما
 اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فكل جسم محدث

واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست بطالعة
والكوري بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى الكبر والمقدمة التي
فيها الا صغرى تسمى الصغرى والتي فيها الا كبرى تسمى الكبرى
وهيئة التاليف بين الصغرى والكبرى تسمى
شكلا والا شكال اربعة لانه الحد الاوسط ط ان
كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان
كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع والثاني يرتد الى الاول بعكس الكبرى والثالث
يرتد اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس
الترتيب او بعكس المقدمتين جميعا والكامل
البين الانتاج هو الاول والذي له طبع سليم
لا يحتاج الى ردة الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني

عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والاحباب والشكلا الاول
هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليحل
دستورا وسيأتي منه المطالب كلها وضروب المنتجة
اربعة الضرب الاول كل جسم مولف وكل مولف حادث
فكل جسم حادث الضرب الثاني كل جسم مولف ولا شيء
من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم الضرب الثالث
بعض الجسم مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم
حادث الضرب الرابع بعض الجسم مولف ولا شيء من
المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والقياس
الاقتراقي اما من الحملتين كما مر واما من المتصلتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا
كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج
او زوج الفرد فكل عدد اما زوج الزوج او زوج الفرد
واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان انسانا
فهو جسم

واقام من حليّة ومنفصلة كقولنا كل عدد فهو اما زوج
او فرد وكل زوج فهو منقسم لمتساويين ينتج كل عدد
فهو اما فرد او منقسم لمتساويين او من متصلة
ومنفصلة كقولنا كل كان هكذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو اما ابيض واسود ينتج كل كان هذا
انسانا فهو اما ابيض واسود **واما القياس**
الاستثنائي فالشرطيّة الموصوفة فيه ان كانت متصلة
فاستثنائي عيّن المقدم ينتج عيّن التالي كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا واستثنائي
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه ليس حيوانا فلا يكون انسانا
وان كان منفصلة فاستثنائي وعن احد الجزئين ينتج
نقيض التالي واستثنائي نقيض احدهما عيّن التالي
ينتج عيّن التالي **لبرهان** وهو قياس مؤلف
من مقدمات نقيضه لا ما ح نفسي والمقدمات
اقسام اوليات كقولنا الواحد نصف والكل اعظم
من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس كوكب نهار

الاسر

ومجربات كقولنا السقونيا سهل للصفا او حدسات
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات
كقولنا محد عليه التلام اذ عى النبوة وظهرت المعجزة عا
يد وقضايا قياساتهما معها كقولنا الاربعة زوج بسبب
وسط حاضرة الذهن وهو الانقسام لمتساويين **لجد**
قياس مؤلف من مقدمات مشهورة **الخطابة**
قياسات مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او مظهره **والشعر** مؤلف من مقدمات
بسط منها او ينقبض **المغالطة** قياس مؤلف
من مقدمات شهيد بالحق او بالمشهور او بمقدمات
وهيّة كاذبة **والعمدة** هو البرهان لا غير **للهلال** على التمام

الرسالة

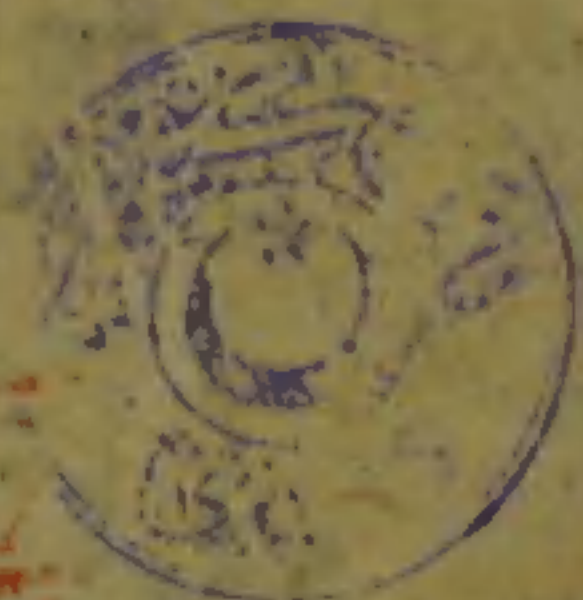
التي تورد في الاشكال الاربعة
التي تورد في الاشكال الاربعة

الشكل الاول كل مؤلف مؤلف
الشكل الثاني كل مؤلف مؤلف
الشكل الثالث كل مؤلف مؤلف
الشكل الرابع كل مؤلف مؤلف
الشكل الخامس كل مؤلف مؤلف
الشكل السادس كل مؤلف مؤلف
الشكل السابع كل مؤلف مؤلف
الشكل الثامن كل مؤلف مؤلف
الشكل التاسع كل مؤلف مؤلف
الشكل العاشر كل مؤلف مؤلف

الاصل في هاء الضمير الضم لانها تنضم بعد الفتححة والضميمة والسكون نحو انة وله
 وغلانة ومنه واقا يجوز كسره بعد اراء نحو عليهم وايديهم وبعد الكسرة نحو به
 وبقاره فاما عليهم ففيها عشر لغات وكلها قد قرئ بها خمس مع ضم اليها وخمس
 مع كسرها فالتي مع الضم اسكان الميم وضمتها من غير اشباع وضمتها مع واو وكسر الميم من
 غير ياء وكسرها مع اباء واما التي مع كسر الهاء فاسكان الميم وكسرها من غير ياء وكسرها
 مع اياء وضمتها من غير واو وضمتها مع الواو ابوابقاء اعلم ان غير اذا وقعت

بين متضادين وكانا معرفتين
 تعرفت بالاضافة كقولك
 عجبت من الحركة غير السكون
 ابوابقاء

بسم الله الرحمن الرحيم



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kişin	ARCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni	
Eski Hazine	403